جامعة أحمد دراية – أدرار- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018).

من إعداد الطالبتين:
مرغيدو بشرى.
يعيشي حليمة.

إشراف (الدكتورة)
لمطوش لطيفة

لجنة المناقشة

المومن عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	(رئيسا)
لمطوش لطيفة	أستاذ محاضر أ	(مقررا ومشرفا)
صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد أ	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2021-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République algérienne populaire et démocratique
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR
BIBLIOTHÈQUE CENTRALE
Service de recherche bibliographique
N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيبليوغرافي
الرقم:.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): لمطوشي لطيفة
المشرف مذكرة الماستر.
الموسومة بـــ: أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين خلال الفترة (1970 - 2018)

من إنجاز الطالب(ة): مرغيدو وبشرى
و الطالب(ة): بجيشي حليمة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية
التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي
تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
ويامكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 21 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:
مساعد رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالدروس والتقييم في الطور

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

قال تعالى:(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ...

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ...

الله جل جلاله

إلى من اجله تهون الحياة، إلى من لأجله تستحق الحياة، إلى من حشش حبه في القلب، فكان الهواء والنبض (أبي الغالي).

إلى من كللها الله بالهبة والوقار، إلى من علمتني العطاء بدون انتظار، إلى روح عزت عند خالقها فأخذها إلى جواره، فارجوا منه تعالى أن يرحمك ويتقبلك من الشهداء، وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وغدا والى الأبد (الغالية أمي).

إلى زوجي الغالي رفيق درب الحياة إلى فلذة كبدي ابني رضوان

إلى أخواتي زهرة، مباركة، فاطيمة، زوجة أخي خديجة.

إلى إخوتي: محمد، إبراهيم، عبد المالك، علي والكتكوت صلاح الدين

إلى والدا زوجي الكريمين وأهله جميعا.

إلى الجدة الغالية ودعواتها الطيبة لي بارك الله في عمرها .

إلى أقربائي جميعا.

حليمة

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(**والدي الحبيب**)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت ناضجة

(**أمي الغالية**).

إلى أخواتي من كان لهم بالغ الأثر في مواجهة العقبات والصعاب.

نريمان، نسرين.

إلى أصدقائي الذين أشهد لهم بأنهم نعم الرُّفقاء في جميع الأمور.

إيمان ،جوهر ،حليمة، خولة، سمية، سميرة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

FREEPRINTABLEINVITATION - DREVIO.COM

شكر وعرفان

ربي أوزعنا أن نشكر نعمتك علينا بإتمام هذا البحث، وعلى مامننت به علينا من توفيق وسداد وعلى ما منحتنا من قدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقبات.

ولا يسعنا و نحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الدكتورة المحترمة :**لمطوش لطيفة** التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل، وكذا صبرها وسعة صدرها وحرصها الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف،كما احيي فيها روح المتواضعة و المعاملة الجيدة ، جزاها الله عنا كل خير.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه.

كما نشكر كل من ساعدنا في إعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	II-I
الشكر	III
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	**IX**
قائمة الاختصارات والرموز	XI
مقدمة	أ..ج
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للواردات والنمو الاقتصادي.	
تمهيد	**3**
المبحث الأول: مفاهيم حول الواردات والنمو الاقتصادي.	**4**
المطلب الأول: الإطار النظري للواردات.	**4**
المطلب الثاني: الإطار النظري لنمو الاقتصادي.	**9**
المطلب الثالث: العلاقة النظرية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي.	**12**
المبحث الثاني: مسح بعض الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية.	**15**
المطلب الأول:مسح بعض الدراسات السابقة حول الجزائر.	**15**
المطلب الثاني: مسح بعض الدراسات السابقة حول الصين وبلدان أخرى.	**16**
المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة ومساهمة الباحث.	**18**
خلاصة الفصل الأول.	**19**

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية، القياسية والمقارنة لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018).	
تمهيد:	**21**
المبحث الأول: دراسة تحليلية للواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر والصين(1970-2018).	**22**
المطلب الأول:تحليل الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.	**22**
المطلب الثاني: تحليل الواردات والنمو الاقتصادي في الصين.	**32**
المطلب الثالث:مقارنة تحليلية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر والصين.	**39**
المطلب الرابع:مفاهيم حول طريقة المربعات الصغرى العادية.	**40**
المبحث الثاني: الدراسة قياسية، مقارنة لأثر تطور الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين (1970-2018).	**42**
المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة.	**42**
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في الجزائر خلال(1970-2018)	**43**
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في الصين خلال(1970-2018)	**47**
المطلب الرابع:المقارنة بين النتائج الدراسة في الجزائر والصين خلال (1970-2018)	**51**
خلاصة الفصل الثاني.	**53**
الخاتمة.	**55**
قائمة المصادر والمراجع	**58**

الملخص	**61**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	نظريات الكلاسيكية.	**11**
(2-1)	نظريات النيوكلاسيكية.	**12**
(1-2)	تطور الواردات الجزائرية(بالأسعار الجارية للدولار أمريكي).	**22**
(2-2)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية.	**23**
(3-2)	وضعية الميزان التجاري للجزائر (2000-2018).	**24**
(4-2)	أهم شركاء التجاريين للجزائر(1970-2011).	**25**
(5-2)	تطور التركيب السلعي للواردات للفترة (2000-2018).	**27**
(6-2)	تركيب السلعي للصادرات للفترة (2000-2018).	**28**
(7-2)	الواردات الصينية خلال الفترة (2000-2018).	**33**
(8-2)	صادرات وواردات الصين والميزان التجاري لها خلال (2000-2018).	**34**
(9-2)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ونمو الناتج إجمالي المحلي(نسبة المئوية%).	**38**
(10-2)	توصيف بيانات الدراسة القياسية للفترة 1970-2018.	**42**
(11-2)	تقدير النموذج القياسي لدالة نمو الواردات في الجزائر (1970-2018).	**44**
(12-2)	تقدير النموذج القياسي الأخير لدالة نمو الواردات في الجزائر (1970-2018).	**45**

(13-2)	تقدير النموذج القياسي لدالة نمو الواردات في الصين (1970-2018).	**48**
(14-2)	تقدير النموذج القياسي الأخير لدالة نمو الواردات في الصين (1970-2018).	**49**

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	دالة الواردات بالنسبة للدخل.	6
(2-1)	دالة الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار.	7
(1-2)	الواردات الجزائرية(2000-2018).	23
(2-2)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (نسبة المئوية"%).	24
(3-2)	شركاء الاقتصاديون في الواردات الجزائرية.	26
(4-2)	التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2018.(نسبة المئوية).	28
(5-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2004).	29
(6-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2005-2009).	30
(7-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2010-2014).	31
(8-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2015-2019).	32
(9-2)	تطور الواردات في الصين خلال الفترة (2000-2018).	34
(10-2)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ونمو الناتج إجمالي المحلي في الصين(نسبة المئوية"%).	38
(11-2)	تطور الواردات في الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018).	39
(12-2)	الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و الصين خلال الفترة (1970-2018).	40
(13-2)	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الجزائرية .	43

(14-2)	اختبار ديربن اش للارتباط الذاتي.	**47**
(15-2)	العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الصينية	**48**

الاختصارات والرموز:

الرمز /اختصار	الدلالة باللغة العربية
OLS	طريقة مربعات الصغرى العادية
GDP	ناتج المحلي الإجمالي
IMP	الواردات
F	فيشر
T	ستودينت
R^2	معامل التحديد
value-P	قيمة الاحتمال

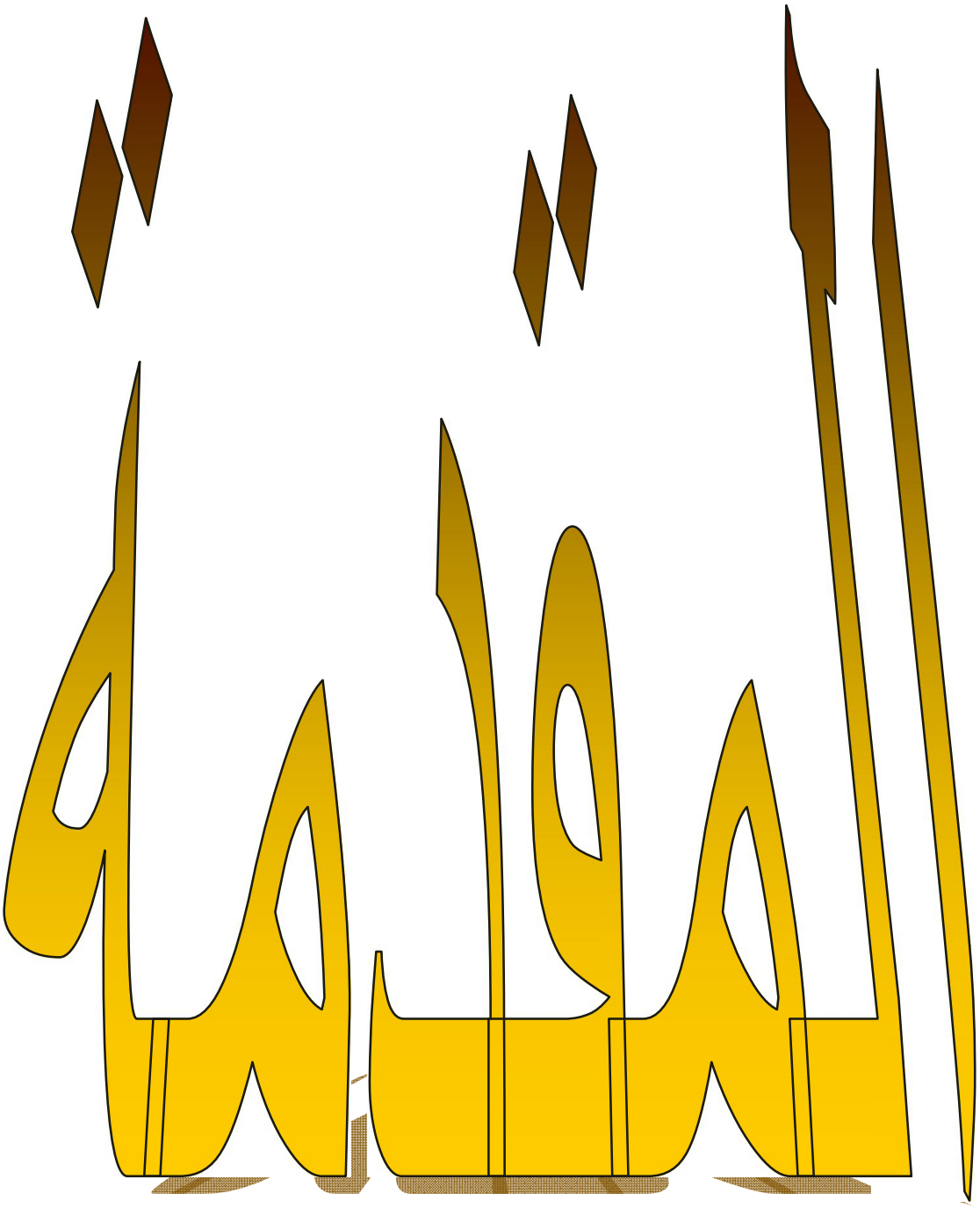
المقدمة

مقدمة:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم،لأنه مهما كانت كفاية هذه الأخيرة من مواردها لا تجعلها تستغني عن العالم الخارجي. فكل دولة تحتاج المنتجات دولة أخرى، شيء الذي جعل من التجارة الخارجية محورا أساسيا للتبادل الاقتصادي.

يأخذ جانب الواردات من التجارة الخارجية حيزا مهما في الاقتصاد الوطني لأي بلد،إذ يمكنه من سد حاجته من سلع وخدمات غير متوفرة لديه، ومنه تهيئة مناخ مناسب للنمو في هذا البلد.

ولا شك إن الجزائر والصين بلدين يتبادلان تجاريا بينهما وبين العالم الخارجي لهما، بغية تطور وارداتهما وتحقيق نمو اقتصادي محسوس كونه من أهم المؤشرات الاقتصادية في العالم.

وانطلاقا مما سبق يطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018) ؟

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي محددات الطلب على الواردات؟
- ما هي طرق قياس النمو الاقتصادي؟
- ما هي العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي؟
- كيف هي معدلات النمو في الجزائر و الصين ؟

فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكال الرئيسي تم وضع الفرضيات التالية:

- تؤثر الواردات بشكل سلبي في الجزائر.
- تؤثر الواردات بشكل ايجابي في الصين.
- لا توجد علاقة ايجابية بين النمو والواردات في الجزائر.
- العلاقة بين النمو والواردات في الصين ايجابية.

مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث دوافع وأسباب لاختيار موضوع دراسته،من بين هذه الأسباب ما يلي:

- الرغبة في تحديد اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين.
- الفضول المعرفي والتحليلي لاقتصاد البلدين .
- المقارنة بين السياسة الاقتصادية للصين والجزائر.

أهداف البحث وأهميته:

الهدف من تناول هذا الموضوع ما يلي:

- إبراز أهمية الواردات في النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي.
- محاولة قياس اثر تطور الواردات على النمو الاقتصادي.
- معرفة العلاقة القائمة بين الواردات والنمو الاقتصادي.
- المقارنة بين الجزائر والصين من ناحية الواردات والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من : أهمية الواردات وعلاقتهما بتوفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للنمو الاقتصادي.

- اهتمام الدولتين والعالم بأجمعه بالواردات ودورها الفعال في الاقتصاد.

حدود الدراسة:

لمعالجة الإشكالية تم تحديد الإطار الزمني والمكاني التاليين:

- الحدود المكانية : خصت هذه الدراسة الجزائر والصين و واقعهما في الواردات والنمو الاقتصادي.
- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة التالية 1970-2018 .

منهج الدراسة :

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك عند عرض الإطار المفاهيمي للواردات والنمو الاقتصادي وكذا عند مسح الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي لعرض واقع الواردات والنمو الاقتصادي في كل من الصين والجزائر إلى جانب استخدام المنهج الكمي لتحديد اثر الواردات على النمو الاقتصادي في كلا البلدين خلال الفترة الزمنية المحددة والمقارنة بينهما.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة ما يلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية.
- قلة المراجع المتعلقة بأحد المتغيرين والدراسات السابقة المتعلقة به.

هيكل البحث:

من اجل اكتمال الهدف وبلوغ الغاية من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين أساسيين ،إذ تعلق الفصل الأول بالإطار المفاهيمي للواردات والنمو الاقتصادي، والذي تضمن مبحثين اثنين، أولهما كان حول الواردات والنمو الاقتصادي،بينما كان الثاني حول مسح الدراسات السابقة لهذا الموضوع مع إبراز القيمة المضافة لها.أما الفصل الثاني فقد غطى الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الدراسة التحليلية و القياسية، المقارنة، فتم في المبحث الأول تحليل واقع الواردات والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر و الصين، في حين تناول المبحث الثاني الدراسة القياسية والمقارنة لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في كلا البلدين.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للواردات والنمو الاقتصادي.

تمهيد :

تحظى التجارة الخارجية بأهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، مما يجعلها الرابط بينها وبين البلدان الأخرى للتبادل التجاري .

تعد الواردات شقا مهما في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وشأنها شأن الصادرات، من حيث الأهمية أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي. يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للواردات والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بهذه المصطلحات ومسح للدراسات السابقة كالتالي:

المبحث الأول : مفاهيم حول الواردات والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الواردات والنمو الاقتصادي .

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التعاريف المتعلقة بالواردات والنمو الاقتصادي، والعلاقة بينهما، ومن ثم التعرف على أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري للواردات .

فيما يلي سيتم التعريف بمفهوم الواردات ومحددات الطلب على الواردات، إلى جانب الإشارة لمفهوم التجارة الخارجية والانفتاح التجاري.

أولا: تعريف الواردات.

1. **تعريف الواردات** : تمثل جميع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية.[1]
2. **مفهوم التجارة الخارجية:** تعرف بأنها الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال ، وتنشا بين الأفراد أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية يقطنوا وحدات سياسة مختلفة.[2]
3. **الانفتاح التجاري** :هو إزالة القيود الكمية والنوعية (التعريفات والحصص والحظر)المفروضة على التجارة الخارجية،وإزالة القيود المفروضة على أسواق الصرف.[3]

ثانيا : دالة الواردات:

رغم اختلاف نماذج محددات الطلب على الواردات في الدراسات التطبيقية من دولة لأخرى ، إلا أن هناك اتفاقا عاما على أن متغيري الدخل والأسعار يعتبران محددين رئيسيين في دوال الطلب على الواردات ، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الكلية في النموذج التقليدي الصيغة التالية[4]:

$$M_t = f(y_t, P_t^m, P_t^d) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث : M_t: الطلب على الواردات الكلية في السنة.

---

[1]– عمر صخري ،التحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005 ، ص :131-132.

[2]– جميل محمد خالد ، أساسيات الاقتصاد الدولي ،الأكاديميون لنشر والتوزيع ، ط1، عمان ،2014 ،ص:217.

[3]– رحماني العربي، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2015)،مجلة أبعاد الاقتصادية،جامعة بومرداس،العدد1،المجلد08، 2018، ص:20.

[4]– كلثوم صافي ،اثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذ كرة الماجستير في الاقتصاد الدولي ، جامعة وهران ،2014، ص :66-67-68.

y_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة.

p_t^m: اسعار الواردات في السنة. p_t^d:اسعار السلع المنتجة محليا في السنة.

وتفيد هذه المعادلة إن التغيرات في قيمة الواردات يفسرها الناتج المحلي الإجمالي ، أسعار الواردات وأسعار السلع المنتجة محليا .

وعليه يمكن كتابة الطلب على الواردات بمتغيرين فقط هما الدخل والأسعار النسبية،على الشكل التالي :

$$M_t = f\,(y_t, \frac{p_t^m}{p_t^d}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وتعتبر هذه الصياغة أكثر استخداما في الدراسات التطبيقية التي تناولت محددات الطلب على واردات مختلف الدول، فبمتغيرين في الدالة يصبح من السهل معرفة التغير الذي يحدث في الأسعار النسبية وذلك بعد تثبيت الدخل، فحسب نظرية الطلب، نلاحظ إن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى خفض الطلب عليها بينما ارتفاع الأسعار المحلية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الواردات وبالتالي فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين أسعار الواردات، كنسبة إلى الأسعار المحلية، والطلب الحقيقي على الواردات .

كما يمكن إضافة متغيرات تفسيرية أخرى إلى جانب الدخل والأسعار النسبية كمحددات للطلب على الواردات، حيث تأخذ دالة الطلب على الواردات الصيغة التالية :

$$M_t = f(y_t, p_t, z_t, u_t) \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

باعتبار أن : (u_t) يعبر عن حد الخطأ للقياس والتحديد، و(z_t)المحددات التفسيرية الإضافية(حصيلة الصادرات، عدد السكان،حجم التمويل وموجودات الدولة من النقد الأجنبي،معدل الحماية، معدل التضخم ومعدل سعر الصرف).

كما قد يعبر عن دالة الواردات بالنموذج البسيط بين الواردات والدخل الوطني،وهي علاقة طردية إذا زاد الدخل تزداد الواردات[1] . وذلك حسب المعادلة التالية :

$$M = M_0 + my \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث: **M**:تمثل الواردات . **M_0**: الواردات المستقلة عن الدخل .

m: الميل الحدي للاستيراد. **y**: الدخل الوطني.

[1]– عمر صخري ، مرجع سابق ذكره ، ص:132.

الميل الحدي للاستيراد : هو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد أي هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل .وهو يعرف بالمعادلة التالية:

$$m = dm/dy \quad \text{.....(5)}$$

ثالثا: محددات الطلب على الواردات.

يقصد بها: مجموعة العوامل التي يمكن أن تحدث تغير في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة. وتتمثل فيما يلي[1] :

I. العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات :

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على إجمالي الكمية المطلوبة من الواردات و تشمل كلا من :

1. **الدخل:** يعتبر من أهم العوامل المحددة للطلب على الواردات، وفقا للنظرية التقليدية،التي تبين أن حجم الواردات دالة لكل من الدخل الحقيقي وأسعار الواردات كنسبة إلى أسعار السلع المنتجة محليا، كما هو مبين في الصيغة التالية:

$$M = \left(\frac{P_m}{P_y}, \frac{Y}{P_y}\right) \quad \text{.....(6)}$$

بحيث:**(M)** :تمثل حجم الواردات . **(Py)**: أسعار السلع المنتجة محليا.

(Pm) : أسعار الواردات. **(Y)**: الدخل النقدي المحلي.

الشكل رقم (1-1): دالة الواردات بالنسبة للدخل

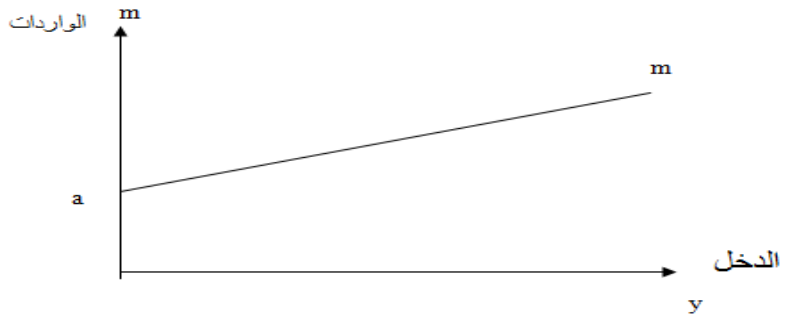

المصدر : كروشة إيمان ، مرجع سابق ذكره، ص:19.

[1]- كروشة إيمان ، محددات دالة الطلب على الواردات دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد الدولي ، جامعة مستغانم ، 2009، ص: 17-18-19.

نلاحظ من خلال الشكل (1-1):إن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الطلب على الواردات، و تعليل ذلك هو أن الفرضية التقليدية لدالة الطلب على الواردات مبنية على أسس النظرية الجزئية، وبالتحديد نظرية طلب المستهلك القائمة على هدف تعظيم المنفعة ، و بالتالي فان طلب المستهلك على الواردات يتأثر بالدخل ويشكل مجموع طلب الأفراد على الواردات إجمالي الطلب على الواردات في الاقتصاد .

وعلى خلاف ذلك، قد تكون العلاقة بين نمو الدخل و الطلب على الواردات عكسية، إذا كان هناك سلع محلية بديلة نسبيا للسلع المستوردة.

2. **الأسعار**:أسعار الواردات هي من المحددات الهامة في دالة الطلب على الواردات حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ويعلل الاقتصاديون ذلك بثلاثة أسباب[1]:

- **اثر الإحلال في الاستهلاك**:أي انتقال الطلب إلى البدائل المحلية .
- **أثر الدخل** : حيث أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.
- **أثر الإنتاج** :أي أن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى جذب الموارد من القطاعات الأخرى إلى قطاع الواردات التنافسي.

الشكل رقم (1-2) : الطلب على الواردات بالنسبة للأسعار

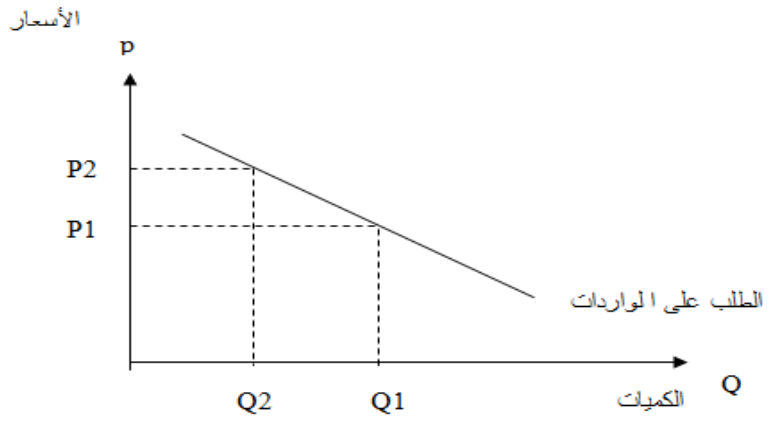

المصدر: مدياني محمد،مرجع سابق ذكره.ص:25.

3. **الصادرات**: يمكن القول أن الصادرات تمارس تأثيرها على الواردات من جانبيين: أولهما، أن عائدات الصادرات من العملة الأجنبية تُستخدم عادة في تكوين احتياطات تستخدم للإنفاق على الواردات، وبالتالي فإن زيادة الصادرات مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيرادية.أما الجانب

[1]- مدياني محمد ، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970 -2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي،2009، ص:23.

الآخر، هو أن الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج إلى مواد خام وسلع وسيطية قد لا تكون متوفرة محليا الأمر الذي يستدعي استيرادها. وبالتالي فإن زيادة الصناعات التصديرية تحتاج عادة إلى زيادة الواردات من السلع الوسيطية والمواد الأولية.[1]

4. سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف الحقيقي عكسيا على الطلب على الواردات، حيث كلما ارتفعت أسعار الواردات مقارنة بالأسعار المحلية لبدائل الواردات ينخفض الطلب على الواردات، وبالتالي تنخفض قيمتها الكلية.

5. احتياطات الصرف الأجنبي: تستجيب الواردات في الدول النامية بشكل خاص لاحتياط الصرف الأجنبي وذلك بدرجة قد تكون أكبر من درجة استجابتها لمستوى الدخل، حيث تعتبر احتياطات الصرف في هذه الدول هي المصدر الرئيسي لتمويل الواردات.

II. العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات:

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للوردات، وهي كالتالي[2]:

1) **التغيرات الديموغرافية:** تعتبر الزيادة الديمغرافية من العوامل الهامة التي تحدد التركيب السلعي للتجارة الخارجية، فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، مع محدودية الإمكانيات المحلية لعرض كمية من الناتج لتغطية هذه الزيادة. فإن الأمر سيتطلب الاعتماد على الخارج لإشباع فائض الطلب.

2) **التنمية الاقتصادية:** يؤدي تنفيذ برامج وخطط التنمية إلى تزايد الحاجة للسلع الاستثمارية، ومنه زيادة الإنفاق على الواردات الاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة عالية في الإنفاق الحكومي، وارتفاع في مستوى المعيشة عند زيادة الطلب الاستهلاكي الذي يقابله إمكانية الإنتاج المحدودة، لهذا يستلزم علينا التوجه إلى العالم الخارجي لمواجهة هذا التزايد الاستهلاكي.[3]

3) **هيكل الحماية الجمركية:** قد يؤدي هيكل الحماية الجمركية المتحيز اتجاه صناعة محلية معينة إلى انخفاض الواردات من منتجات تلك الصناعة. والعكس صحيح، حيث يؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفة الجمركية على سلع معينة إلى زيادة الاستيراد من تلك السلع بشكل أكبر من تلك التي لم تدخل التزام الدولة بالتخفيض.

---

[1]– كلثوم صافي، مرجع سابق ذكره، ص:69–70.

[2]– خليد علي، مدياني محمد، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر (1970–2012)، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 280، ص:397–398.

[3]–مدياني محمد، دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970–2006)، مرجع سابق ذكره، ص:25، بتصرف.

4) **سياسة توزيع الدخل:** تؤثر سياسة توزيع الدخل على هيكل الواردات من خلال تحيزها اتجاه فئة دون أخرى.فإذا كانت تلك السياسات تدعم فئة محدودي الدخل، فإن الواردات من السلع الاستهلاكية بشكل عام تكون أكثر أهمية من باقي الواردات. وفي ظل عدم وجود توزيع عادل للدخل فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطية تزداد.

III. العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للواردات، ومن أهمها[1]:

1) **التكتلات الاقتصادية** :تعمل معظم التكتلات الاقتصادية على تحرير التجارة الخارجية، من خلال تحرير انتقال السلع بين الدول الأعضاء وكذا تحرير انتقال الأفراد وحركة رؤوس الأموال. كما تنسق الدول الأعضاء فيما بينهما سياساتها التجارية من أجل إيجاد سياسة مشتركة مع الخارج فيما يخص الرسوم الجمركية والاتفاقيات التجارية.

2) **تكاليف النقل:** من المعلوم أن تكلفة النقل من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة تعتبر عاملاً هاماً في تحديد التوزيع الجغرافي للواردات وبالتالي فإن وجود خطوط نقل منتظمة معينة مع دول معينة يعد سبباً رئيسياً في زيادة التبادل التجاري مع تلك الدول.

3) **الميزات النسبية والتنافسية للدول** : الميزة النسبية هي من أهم العوامل المحددة لحركة التجارة – النظرية الكلاسيكية – الخارجية، فمن اختصاصات الدولة إنتاج السلعة ذات ميزة نسبية، أما الميزة التنافسية لها فهي تعبر عن شروط البيع والائتمان التي تمنحها دول معينة للمستوردين.

المطلب الثاني :الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي من أكبر القضايا التي أهتم بها الاقتصاديين حول العالم في تحليليهم للاقتصاد الكلي.

أولا :مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يحتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في اقتصاديات دول العالم،وله عدة تعاريف نذكر منها:

[1]– خليد علي ، مدياني محمد ، مرجع سابق ذكره ، ص:398–399.

- يعبر **النمو الاقتصادي** عن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

وللنمو ثلاثة أنواع وهي : النمو المخطط ، النمو العابر، النمو الطبيعي.[2]

- التنمية الاقتصادية: هي سياسية اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة.[3]

ثالثا :مقاييس النمو الاقتصادي:

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي فيما يلي[4]:

1. **الدخل الوطني الكلي:** اقترح العالم Mead هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يلقى القبول عند الاقتصاديين لأن زيادة الدخل الكلي أو نقصانه قد يؤديان إلى نتائج إيجابية أو سلبية حيث:
   - إذا كانت أقل من معدل السكان فهي لا تعني شيئا.
   - كما أن نقصانه بقدر صغير لا يعني تخلفا اقتصاديا
2. **الدخل الوطني الكلي المتوقع:** من خلال هذا المقياس يرى بعض الاقتصاديين إن قياس النمو يتم على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خاصة لتلك الدول التي بها موارد كامنة.
3. **متوسط نصيب الفرد:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان.

_ يعتقد **Kindeleberger Charles** في هذا الشأن أن اهتمام التنمية يجب أن يكون للإنتاجية وليس لمستوى المعيشة، أما باقي الاقتصاديين فهم متمسكون بهذا المعيار(متوسط نصيب الفرد من الدخل) لكون الهدف الاسمي للتنمية هو رفع المستوى المعيشي

---

[1]– كبداني سيدي احمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية،دراسة تحليلية و قياسية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان.2013 ،ص:16.

[2]– ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013)،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص:06.

[3]– ضيف احمد ،اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر 3،2014، ص:20 .

[4]– محمد ناجي حسن خليفة، "النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم"،ط1، دار القاهرة، مصر، 2001،ص:22.

حيث:

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}) 100}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متساويتين، وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.

رابعا :نظريات النمو الاقتصادي:

عرف النمو الاقتصادي اهتماما بالغا من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية الدالة على الأداء الاقتصادي.

أ) نظريات الكلاسيكية:

في هذا التحليل نجد كل من ادم سميث،دافيد ريكاردو،روبرت مالثوس،كارل ماركس. حيث:

الجدول رقم (1-1): نظريات الكلاسيكية.

نظريات	التحليل
ادم سميث	يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم،وهذا لما يخلفه تقسيم من المزايا، مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الإرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة.
ديفيد ريكاردو	اعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان،وهي تتميز بتناقص الغلة مما يعني تناقص العوائد.كما يعتبر توزيع الدخل بين طبقات المجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي.
روبرت مالتوس	ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية،حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الإرباح.
كارل ماركس	الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف في ظل الزيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج حيث ارتفاع وانخفاض معدل الربح مقترن بحصة رأس المال،كما أن فائض العمل يدفع بالأجور للانخفاض

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،أردن،2010،ص:50-55.

ب)نظريات النيوكلاسيكية: لقد عززت هذه النظرية الفكر الكلاسيكي من خلال زيادة فروض جديدة تتماشى ومتغيرات العصر[1]، حيث ركزت على تكوين رأس المال بجانب العمل ومعايير معدل النمو والناتج القومي.وسنتطرق في هذا الشأن إلى نموذجيين اثنين وهما:

الجدول رقم (1-2): نظريات النيوكلاسيكية.

النموذج	تفسير النموذج
روبرت سولو	ركز على أهمية الادخار والاستثمار كمحددين أساسيين لعملية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي.إلا انه اغفل عنصري العمل والمستوى التكنولوجي مع افتراضه تناقص الغلة لعنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير، وثبات الغلة في الأجل الطويل.
شومبيتر	أكد على التنظيم وأهميته في النمو، فالإنتاج ممثل بدالة العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم.

المصدر : من إعداد الباحثين، الاعتماد على مدحت قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص:88.

ت)النظرية الكينزية: بعد أزمة الكساد العالمي 1939م وما نجم عنها من مشاكل، جاء كينز بنظريته التي كانت بمثابة ثورة اقتصادية، حيث اعتمد فيها بتحليل الدخل و الاستثمار، وكان نموذج هارود_دومار من أهم النماذج عنده:

نموذج هارود_دومار: لقد ركز هذا النموذج على العلاقة بين الادخار و الاستثمار والناتج، مع الحفاظ على مستوى توازن الاستخدام الكامل، والإنتاج هنا يتحدد بكمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية بينما الميل الحدي للادخار يحدد معدل النمو.

المطلب 03: العلاقة النظرية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي .

تلعب التجارة الخارجية دورا أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، نستعرض فيما يلي أهم المدارس الفكرية في نظرية التجارة الخارجية.

[1]- ضيف احمد ،مرجع سبق ذكره ،ص:25-27.

I. نظريات التجارة الخارجية

أولا :النظريات الكلاسيكية:

أ) نظرية التجارة الحرة (نظرية الميزة المطلقة):

جاء بهذه النظرية العالم ادم سميث صاحب **كتاب ثروة الأمم 1776**. حيث يرى بأنه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج بين بلدين حتى تقوم التجارة بينهما. [1]

ويقصد بالميزة المطلقة وجود تكلفة اقل بين سلعة أو خدمة واحدة تنتجها دولتين معا. مما يعني انه عندما تقوم إحدى الدول بإنتاج السلعة أو خدمة ما بأقل تكلفة من دولة أخرى بغرض تبيان الآثار الايجابية لذلك احتج ادم سميث بما يلي :

- التجارة الخارجية تقوم بتصريف الفائض من الإنتاج المحلي والحصول على منتجات مطلوبة في الدخل .
- تشجع التجارة الدولية التقسيم الدولي للعمل، وتعمل على رفع النمو ومن ثم زيادة الناتج الوطني وتخفيض أسعار السلع المستهلكة .

ب) نظرية الميزة النسبية (دافيد ريكاردو):

لقد قام ريكاردو بدحض نظرية ادم سميث وذلك في كتابه الشهير **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817.**[2] جاء بنظرية الميزة النسبية قائمة على مبدأ التجارة الخارجية بين الدول والفوائد المترتبة عليها حسب أساس التفوق النسبي لمختلف الدول. [3]

ت) نظرية القيم لجون ستيوارت ميل:

لقد قام جون ستيوارت ميل بإدخال بعض التعديلات على نظرية الميزة النسبية لريكاردو خاصة فيما يتعلق بتحديد معدل التبادل الدولي، الذي تم إغفاله من طرف ريكاردو فضلا عن إهماله القوى

---

[1]– عائشة خلوفي ، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة سطيف ،2012، ص:04-05.

[2]– وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1، 2019، ص:12. بتصرف

[3]– عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،2006، ص:348. بتصرف

التي تلعب دورا مهما في تحديد هذا المعدل. حيث ابرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدول الأخرى ومرونة الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي.[1]

ثانيا :النظريات النيوكلاسيكية :

- **نظرية هكشير- أولين Ohlin Heckscher** : حاولا اقتصاديان السويديان (بيرتل أولين وايلي هكشر) من خلال هاته النظرية تبسيط النظرية الحديثة للتجارة بقولهما إن اختلاف التكاليف النسبية مرجعة لاختلاف النسبي بين مقومات الدول من عوامل الإنتاج.[2]

ثالثا : النظريات الحديثة:

- **نظرية الطلب النموذجي:** يرى ليندر إن تغير التجارة الخارجية يتم بتغير نسب عناصر الإنتاج وقيمتها المحدودة، حيث يجب البحث عن افتراضات أخرى وفروق بين صناعة المنتجات الصناعية والمواد الأولية التي يكون تبادلها وفقا للميزة النسبية. أما السلع الصناعية فعندها عدة أسباب تحدد جانب الصادرات والواردات فيها والطلب المحلي على السلع شرطا ضروريا وليس كافيا لكي تكون السلعة قابلة للتصدير مما يؤكد امتداد السوق الخارجي للسوق الداخلي.[3]

II. الإطار النظري للعلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي.

من خلال ما تقدم من تحليل نظري لكل من الواردات والنمو الاقتصادي،لاحظنا انه هناك اثر بالغ للواردات في النمو الاقتصادي حيث:

تعتبر الواردات مصدر لتوفير السلع الرأسمالية والمواد الوسيطية الضرورية لتنفيذ البرامج الاستثمارية المقررة، وبالتالي زيادة الإنتاج ومنه زيادة الطلب الفردي على السلع نتيجة لزيادة الدخل الفردي وهذا تحريك النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى تعتبر الواردات عبئ على الدولة من خلال ما تؤثره على احتياطها من العملة الأجنبية، خاصة إذا كانت المواد المستوردة غير ضرورية.

---

[1]-بلقلقة براهيم ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصاديدراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2009، ص:09-10. بتصرف

[2]-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب،العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة،مصر،2005،ص: 116.بتصرف.

[3]- جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2000، ص:34-35.

كما ترتبط الواردات كذلك برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت شيئا ضروريا في العملية الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى حدوث نمو اقتصادي.

المبحث الثاني: مسح بعض الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية.

سنتطرق في هذا المبحث الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع اثر الواردات على النمو الاقتصادي، وهي كما يلي:

المطلب الأول : مسح بعض الدراسات السابقة حول الجزائر .

حظيت العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين، فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات حول العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

حاولت دراسة تسابت عبد الرحمن ،سنة(2014)، تحديد اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2010) ، وفق نموذج تصحيح الخطأ في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى وجود التأثير ايجابي لكل من الواردات من المواد الغذائية والمواد الخامة والتجهيزات الصناعية على النمو الاقتصادي .

كما جاءت دراسة عبد الغفار غطاس وآخرون،سنة (2015)، التي حاولت معالجة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011) ،فقد اعتمدت الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي وتحسين الصادرات والواردات الحقيقية المؤدية بدورها إلى النمو الاقتصادي .

كما جاءت أيضا دراسة صالح اويابة، سنة (2019)، الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تهدف هذه الدراسة إلي إيجاد علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات الفترة (1980-2018) من خلال التحليل وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية(ARDL)، أوضحت النتائج وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والواردات من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية ، في حين توجد علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون الصادرات.

حاولت كذلك دراسة كوثر سعاد قودة ، سنة (2019) جامعة باتنة ، بعنوان اثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة التحرير التجاري لها اثر موجب والأكبر في النمو الاقتصادي ، يليها إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، ثم نسبة التضخم. بينما سيشهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات القادمة ارتفاعا بوتيرة سريعة إلى أن يصل إلى ضعف قيمته سنة 2022.

كما جاءت أيضا دراسة ناصر الدين قريبي وآخرون سنة (2020)،في إطار قياس اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، حيث خلصت الدراسة قياسية من خلال

نموذج قياسي إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وكل المتغيرات التفسيرية التالية : الصادرات والواردات وإجمالي تكوين رأس المال ممثلا بالاستثمار الكلي.

ومن بين الدراسات التي توصلت أن هناك علاقة سلبية هي :

الدراسة حيدوشي عاشور سنة(2015)،تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) ، من خلال استخدام أشعة الانحدار ذاتي (VAR) ،وكذا الدراسة دليلة طالب ،2016، باستخدامها لطريقة مربعات الصغرى لقياس اثر بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ، حيث توصلت كل من الدراستين التي عالجت ان هناك اثر سلبي ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وهذا ما أكدته دراسة سهام بوداب وسامي بن جدو سنة (2021)، في إطار قياس اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) ، ومن خلال استخدام تقنية قياسية في التحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ(VECM)،توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تصنيفات الواردات والنمو الاقتصادي وان علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي باستثناء الواردات الرأسمالية وان تأثير كان ممثلا ضعيفا على طول الفترة.

المطلب الثاني : مسح بعض الدراسات السابقة حول الصين وبلدان أخرى .

حيث تلعب الواردات دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي، سيتم التطرق للدراسات السابقة حول علاقة الواردات والنمو الاقتصادي في الصين وبلدان أخرى .

حاولت دراسة (Peng Sun) و(Almas Heshmati)، سنة (2010)، تحديد اثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 2002-2007، من خلال تطبيق كل من النهج الاقتصادي القياسي وغير البارا مترية واستنادًا إلى بيانات لوحة متوازنة مدتها 6 سنوات لـ 31 مقاطعة في الصين من (2000الى 2007)، حيث توصلت الدراسة الى ان حجم التجارة والهيكل التجاري اتجاه صادرات التكنولوجيا الفائقة يؤدي إلى تأثيرات إيجابية على الصين من حيث النمو الاقتصادي.

جاءت الدراسة(Mark Baimbridge) ،(wenyu zang) سنة(2011)، معرفة العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية واليابان من خلال استخدام نموذج (VAR)، حيث توصلت الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والنمو الاقتصادي لكلا البلدين.

حاولت الدراسة (Nanthhakumar loganthan ، Mohdfahmi Ghazali)، سنة (2011)، معرفة التأثير الاستيراد على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال المدة (1970-2007) ،من خلال استخدام التكامل المشترك الثنائي وتحليل السببية، وفي الأخير توصلت الدراسة على عدم وجود تكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والاستيراد ؟، وتوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستيراد ، وان هذا الأخير يمكن أن يساهم بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي والعكس الصحيح.

في حين جاءت دراسة(Qazi Muhammad Adnan Hye) سنة (2012)، لتحليل اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة (1978–2009)، من خلال استخدام نموذج (ARDL)واختبار السببية جرانجر المعدل،توصلت الدراسة إلى وجود العلاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والصادرات، والنمو الاقتصادي والواردات ، والصادرات والواردات.

بحثت دراسة التطبيقية ل (MAZGU) سنة (2012) حول العلاقة بين تجارة الصادرات والواردات الصينية و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980–2010)، وقد استخدمت الدراسة اسلوب التكامل المشترك ،وسببية جرانجر ، والتي توصلت الى وجود العلاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والصادرات وارتباط ايجابي بين النمو الاقتصادي والواردات في الصين ، وان نمو التجارة الخارجية للصين ساهم في النمو الاقتصادي.

حاولت الدراسة (Qiang Xu، Peng-Feilei)، سنة (2013)،تحليل تجريبي للعلاقة بين تجارة الواردات والنمو الاقتصادي في الصين ، من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ، توصلت هذه الدراسة إلى وجود العلاقة توازن طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والواردات وعلاقة سببية أحادية الاتجاه بين نمو الواردات والنمو الاقتصادي ، كما أوصت الدراسة يجب على التجارة الخارجية بضرورة الاهتمام المتساوي بالواردات والصادرات .

دراسة الطاهر علي دابة ، سنة(2015) ، هدفت الى تحليل العلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2013)، من خلال استخدام نموذج كويك ونموذج الانحدار البسيط تم توصل إلى أن هناك العلاقة موجبة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وتأثير معنوي للناتج المحلي الإجمالي على الواردات.

وجاءت الدراسة (SANCHIN MEHTA)، سنة 2017، تحديد الديناميات العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الهند (1976–2014) ، من خلال استخدام اختبار جذر وحدة (ADF) وتقنيات جوهانسن للاندماج المشترك وتقنيات تصحيح خطأ ، حيث توصلت هذه الدراسة على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الناتج المحلي الإجمالي إلى التصدير يعني إن الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل يؤدي إلى التصدير، ولكن التصدير لا يؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي. بينما لاتوجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد يعني أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤدي إلى الاستيراد ، واستيراد لايؤدي إلى الناتج المحلي الإجمالي .ووجود علاقة سببية أحادية تمتد من التصدير إلى الاستيراد على المدى الطويل.

في حين جاءت دراسة باحثان أمين حواس وفاطمة زهراء زرواط ، سنة (2017)، لمعرفة اثر الواردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي في الصين خلال(1980–2012)، وذلك باستخدام منهجية(ARDL)،حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الواردات السلع الرأسمالية تمارس تأثيرا معنويا موجبا

على النمو الاقتصادي في الصين في كلا الأجلين الطويل والقصير، لكن يبدو أن هذا الأثر غير مباشر عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي.

المطلب الثالث: ملخص الدراسات السابقة ومساهمة البحث.

فيما يلي نتناول ملخص الدراسات السابقة وتتبعه مساهمة البحث :

أولا :ملخص الدراسات السابقة .

من خلال عرضنا لعدد من الدراسات السابقة حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، لاحظنا هناك تشابه واختلاف بين الدراسات الوطنية والأجنبية ، وذلك لمعرفة اثر العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي، إلا أن هناك اختلاف من حيث الفترة الزمنية وطرق القياس، الأدوات المستخدمة، ومن خلال الأبحاث التي تم مسحها إن اغلبها توصل في الأخير إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي .

ثانيا :مساهمة البحث.

من خلال الدراسات السابقة التي تم مسحها لوحظ إن اغلبها كان يتخذ بلدان فردية في الدراسة أو مجموعة من البلدان، تختلف الدراسة الحالة في أنها تقارن بين علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018)، مع اختلاف المؤشرات واليات تحليل، وطرق قياس التي استخدمتها الدراسات السابقة التي تم عرضها إلا أن اغلبها توصلت إلى أن هناك علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي. وهنا تأتي هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين الواردات وأثره على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2018) للمقارنة بين الجزائر والصين .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم تقديم إطار نظري حول الواردات والنمو الاقتصادي، وكذا الدراسات السابقة، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين:

أولهما جاء حول الإطار النظري للواردات وتم التطرق إلى دالة الواردات، كما تم عرض أهم محددات الطلب على الواردات من حيث العوامل المؤثرة في حجم الطلب. وكذلك عن ماهية النمو الاقتصادي، مع إبراز مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعه ونماذجه ونظرياته.

أما المبحث الثاني فتناول مسحا الدراسات السابقة سواء كانت دراسات الوطنية والأجنبية، وكذلك عرض ملخص الدراسات ومساهمة البحث الحالي .

الفصل الثاني :الدراسة التحليلية،القياسية والمقارنة لأثر الواردات على النمو الاقتصادي

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الدراسة القياسية لتبيين أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018).تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية من اجل تحليل وتفسير نتائج الدارسة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، إضافة إلى مقارنة لأثر الواردات والنمو الاقتصادي للجزائر والصين خلال الفترة المدروسة.حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول:دراسة تحليلية للواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة 1970-2018.

المبحث الثاني: دراسة قياسية ومقارنة لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة 1970-2018.

المبحث الأول : دراسة تحليلية للواردات والنمو الاقتصادي للجزائر والصين .

فيما يلي سيتم تحليل الواردات إلى جانب واقع النمو الاقتصادي في الجزائر والصين وفقا للإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية.

المطلب الأول : دراسة تحليلية حول الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

للواردات أهمية كبيرة بالنسبة لجل دول العالم حيث أن الاستيراد يمكن العديد من دول العالم من الحصول على العديد من السلع والمواد الأولية التي تحتاجها وبمختلف أنواعها.

أولا : تحليل الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

تعتبر الجزائر من البلدان المستهلكة، وتعتمد إلى حد كبير على الواردات من السلع والخدمات في قطاعاتها الاستهلاكية والإنتاجية. تطورت الواردات في الجزائر من فترة لأخرى وهذا ما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): الواردات الجزائرية(بالأسعار الجارية للدولار أمريكي). **الوحدة:**مليار دولار أمريكي.

السنة	الواردات	السنة	الواردات
2000	11.3	2010	50.66
2001	12.05	2011	57.38
2002	14.55	2012	59.61
2003	16.20	2013	63.77
2004	21.88	2014	68.26
2005	24.84	2015	60.62
2006	25.65	2016	56.10
2007	33.57	2017	56.13
2008	49.10	2018	56.33
2009	49.33		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات ONS .

و كما نلاحظ في الجدول(2-1) أن الواردات في زيادة مستمرة وبالقيم كبيرة وهذا يعود إلى زيادة النمو الديموغرافي لأنه بزيادة عدد السكان تزداد الحاجة إلى الاستيراد في الفترة من 2000-2014.

بعد 2014 لوحظ انكماش في الواردات وضعف في النمو وذلك راجع لعجز السلطات عن التنويع في المجال الاقتصادي، والمنحنى البياني التالي يوضح معطيات الجدول السابق:

الشكل رقم(2-1): الواردات الجزائرية(2000-2018).

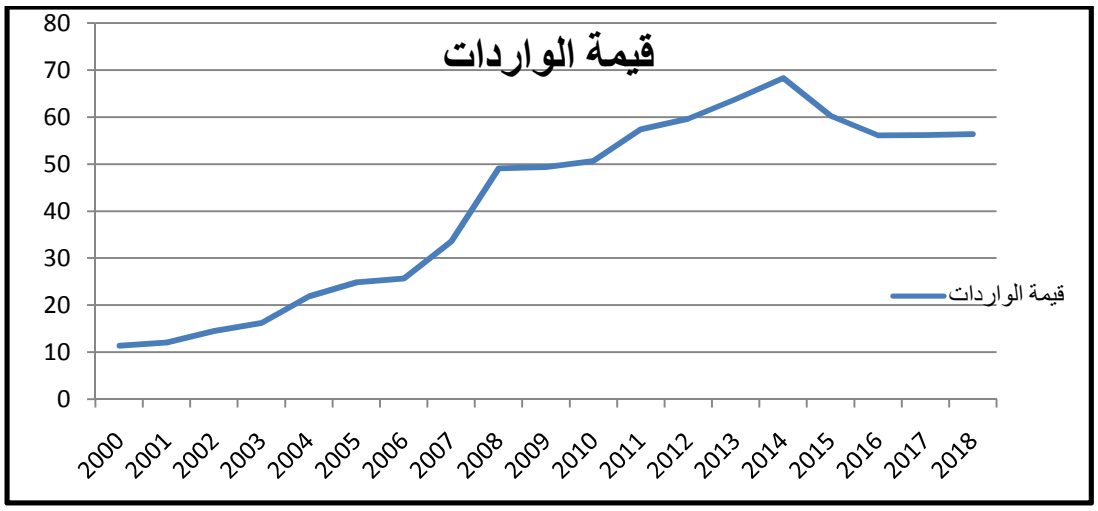

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2-1).

الجدول رقم (2-2): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية.

السنة	GDPpc	السنة	GDPpc
2000	2.4	2010	1.74
2001	1.66	2011	0.98
2002	4.26	2012	1.4
2003	5.84	2013	0.76
2004	2.93	2014	1.71
2005	4.44	2015	1.6
2006	0.26	2016	1.1
2007	1.81	2017	-0.75
2008	0.74	2018	-0.81
2009	-0.13		

المصدر : من تجميع الباحثين باعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل(2-2): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي (نسبة المئوية"%).

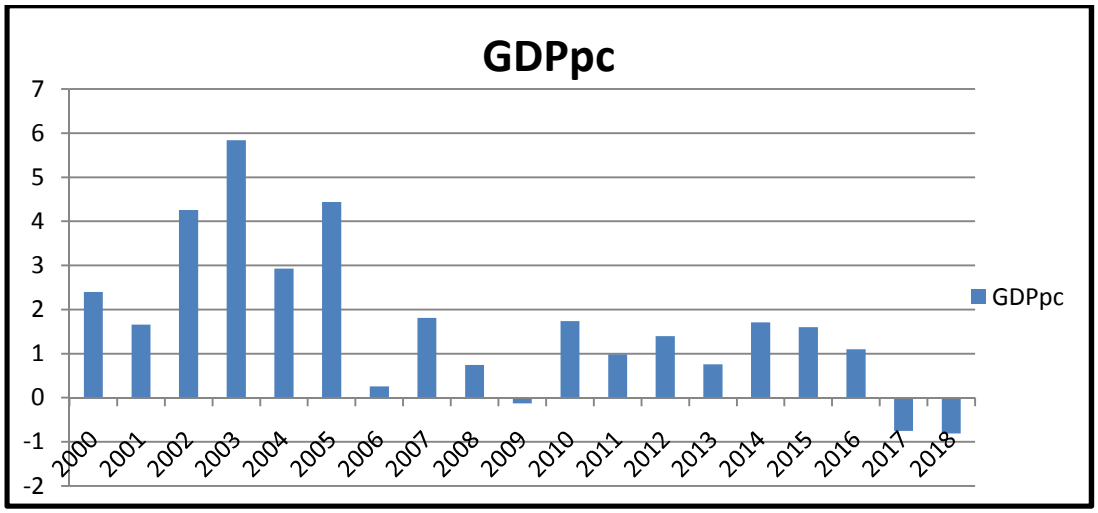

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

نلاحظ من خلال الشكل (2-2) :أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2000 إلى 2008 في هذه الفترة كان متذبذب بين انخفاض وارتفاع. وأن برامج التعديل الهيكلي وتحرير التجارة الخارجية سبب في رفع النمو الناتج المحلي في الجزائر. في 2009 انخفض نصيب الفرد بسبب تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008. أما الفترة 2010-2014 تميزت كذلك بتذبذب واضح بين الارتفاع والانخفاض.وفي سنة 2015 بدا في انخفاض متواصل إلى غاية2018 بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014.

الجدول رقم (2-3):وضعية الميزان التجاري للجزائر (2000-2018). الوحدة:الدولار الأمريكي.

السنة	الميزان التجاري	السنة	الميزان التجاري
2000	12.85	2010	16.58
2001	9.19	2011	29.24
2002	9.91	2012	21.49
2003	11.07	2013	9.94
2004	13.77	2014	4.30
2005	25.64	2015	13.17
2006	33.53	2016	-17.06
2007	32.53	2017	-10.86

2008	39.81	2018	-10.86
2009	5.90		

المصدر : من تجميع الباحثتين بالاعتماد على بيانات بنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول (2-3) أن رصيد الميزان التجاري عرف فائضا طيلة الفترة حيث كان موجبا من سنة2000 إلى2014 بسبب ارتفاع إجمالي الصادرات حيث يرتبط هذا الارتفاع بارتفاع المحروقات،و من سنة 2015 سجل عجزا إلى سنة 2018، بينما يرجع سبب العجز إلى ارتفاع إجمالي الواردات أكثر من الصادرات.

1. التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية واهم الشركاء في الواردات الجزائرية.

للجزائر عدة شركاء تجاريين سنتعرف على البعض منهم من خلال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية في الجزائر و هذا ما توضحه القيم في الجدول التالي :(بالمليون دينار جزائري):

الجدول رقم(2-4): أهم شركاء التجاريين(1970-2011).

التوزيع الجغرافي	1970	1974	1978	1980	1985	1990	1996	2000	2004	2011
الاتحاد الأوروبي	4059	10333	20348	25101	29446	46856	311479	395593	719078	1793536
أمريكا الشمالية	577	2620	3193	4088	2555	12871	70422	105026	97765	176626
المغرب العربي	152	271	206	483	672	1728	7201	10575	37066	128279
دول إفريقيا	55	204	720	868	207	417	4175	8954	10339	42097
دول آسيا	156	742	3379	2211	3663	5421	40461	65757	189951	725758

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء.

يوضح الجدول أعلاه بعض أهم الشركاء التجاريين الذين تستورد منهم الجزائر إذ يتصدرهم الاتحاد الأوروبي، حيث نجد أن الجزائر استوردت ماقيمته 4059 مليون دينار جزائري سنة 1970، وتم تزايد استيراد من دول الاتحاد الأوروبي من خلال حجم الواردات، حيث نجد أن الاستيراد من الاتحاد الأوروبي سنة 1990 ماقيمته

46856 مليون دينار الجزائري من إجمالي الواردات مقارنة مع باقي الدول الأخرى، وفي سنة 2000 لتبلغ ماقيمته 395593 مليون دينار جزائري واستمر استيراد الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية ليبلغ سنة 2011 ماقيمته 1793536 مليون دينار جزائري.

ويليه الدول الأسيوية التي استوردت منها الجزائر ماقيمته 189951 مليون دينار جزائري سنة 2004 مع توسع حجم المبادلات التجارية وواصل هذا التفوق إلى غاية 2011، وهذا دليل على كثرة المبادلات التجارية بين الجزائر وباقي الدول.

و يبقى الاتحاد الأوروبي من ابرز شركاء تجارين للجزائر.

أهم الشركاء في الواردات الجزائرية:

الشكل رقم(2-3): شركاء الاقتصاديون في الواردات الجزائرية.

الحجم بالمليون دولار

بلد الاستيراد	الحجم	الهيكل %	التطور (%)
الصين	7 850	16,99%	-5,77
فرنسا	4 781	10,35%	11,08
إيطاليا	3 653	7,91%	-2,87
إسبانيا	3 535	7,65%	12,69
ألمانيا	3 179	6,88%	-1,64
تركيا	2 310	5,00%	14,87
الأرجنتين	1 892	4,10%	24,39
الولايات المتحدة الامريكية	1 628	3,52%	-10,55
الهند	1 299	2,81%	31,88
جمهورية كوريا	1 208	2,61%	-28,61
البرازيل	1 202	2,60%	-12,65
الاتحاد الروسي	911	1,97%	-25,45
المملكة العربية السعودية	698	1,51%	31,45
بولندا	667	1,44%	45,63
بلجيكا	617	1,34%	-2,83
المجموع الفرعي	35 430	76,69%	
المجموع	46 197	100	

المصدر: المركز الوطني لمعلومة احصائيات الجمارك.
نتائج مؤقتة

ونلاحظ أن الصين منفصلة تحتل الصدارة من ناحية شريك الاقتصادي للجزائر في الواردات بنسبة 16.99% على غرار باقي الدول الأخرى.

2. هيكل التجارة الخارجية:

تشير الجداول التالية إلى تطور التركيبة السلعية للواردات والصادرات الجزائرية(2000-2018).

الجدول رقم(2-5): تطور التركيب السلعي للواردات للفترة (2000-2018).(الوحدة: مليون دولار).

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018
الواردات الكلية	9173	18308	39294	58580	46197
المواد الغذائية	2415	3597	5863	11005	8573
الطاقة والزيوت	129	173	549	2879	1015
المواد الأولية	428	784	1200	1891	1898
منتوج نصف مصنعة	1655	3645	10165	12852	10959
تجهيزات فلاحية	85	173	233	658	563
تجهيزات لصناعية	3068	7139	15139	18961	13433
سلع استهلاكية	1393	2797	6145	10334	9756

المصدر: محمد كريم قروف، تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال-هريمشان، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد7،العدد01، 2020،ص:248.

من خلال الجدول (2-5) نلاحظ إن: اغلب حاجيات المجتمع الجزائري في ارتفاع كبير وكذا الاعتماد في تلبيتها على الخارج.

وإن التجهيزات الصناعية تحتل النصيب الأكبر من حجم الواردات، بلغت قيمتها سنة 2018 ب13.49مليار دولار أي ما نسبته 29% من الواردات الإجمالية، وهذا راجع لغياب الإستراتيجية الصناعية الخاصة بتطوير قطاع التجهيزات الصناعية.ويليها في المرتبة الثانية المنتجات النصف مصنعة،ثم سلع استهلاكية أخرى غير غذائية.في حين إن صنف التجهيزات الفلاحية يحتل أخر مرتبة إذ قدرت قيمته سنة 2018 ب563مليون دولار. والشكل التالي يوضح توزيع أصناف الواردات الجزائرية 2018:

الشكل رقم (2-4):يمثل التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2018.(نسبة المئوية).

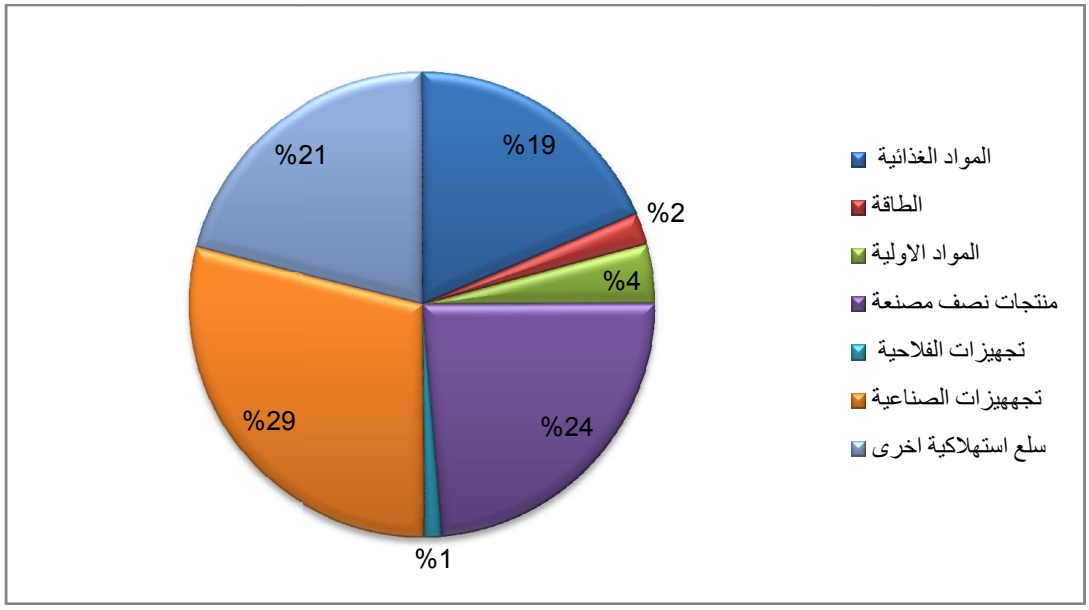

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 04

الجدول رقم(2-6): تركيب السلعي للصادرات للفترة (2000-2018). **الوحدة : (مليون دولار).**

السنوات	2000	2004	2009	2014	2018
الصادرات الكلية	22031	32083	45194	62886	41168
المواد الغذائية	32	59	113	323	373
الطاقة والزيوت	21419	31302	44128	60304	38338
المواد الأولية	44	90	170	109	92
منتوج نصف مصنعة	465	571	692	2121	2242
تجهيزات الفلاحية	11	0	0	2	0.30
تجهيزات الصناعية	47	47	42	16	90
سلع استهلاكية	13	14	49	11	33

المصدر: محمد كريم قروف،مرجع سبق ذكره،ص:246.

من خلال الجدول (2-6) نلاحظ إن صادرات الطاقة والزيوت في صدارة على غرار باقي المنتجات المصدرة والتي تقارب قيمة الإجمالية للصادرات.

وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج محروقات والذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الإستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات.

ثانيا : تحليل واقع النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000-2018).

ومع مطلع سنة 2000 تم إبراز مؤشرات ايجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار أي ارتفاع نسبته 59 %مقارنة بسنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9مليار دولار أي حوالي 170 %مقارنة بسنة 1999. وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على الأقل في المدى المتوسط، تم إتباع سياسة إنفاق عام توسعية بإقرار كل من:

I. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام. وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو وخصص له قيمة مالية قاربت 10ملايير دولار ومركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية. حيث سطر برنامج الإنعاش أهداف متمثلة في مكافحة الفقر وإنشاء مناسب شغل وضمان التوازن الجهوي، تحسين مستوى معيشة السكان من خلال غلاف مالي قدره 210 مليون دينار، إنعاش الاقتصاد الجزائري[1]، هدفه الرفع من معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع في أسعار المحروقات حيث الشكل الموالي يمثل معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم(2-5):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2004).

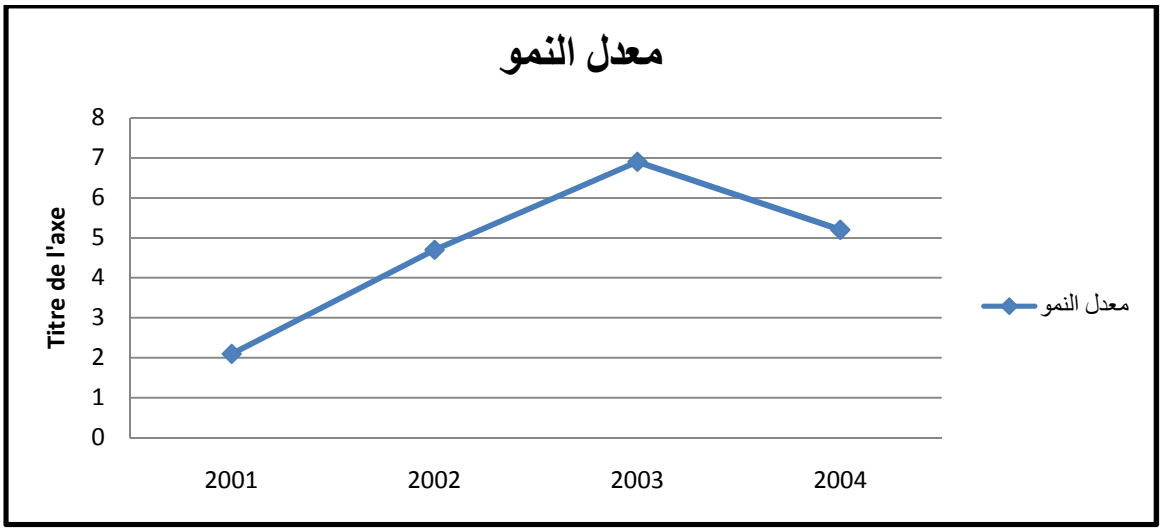

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر.

[1]- محمد بن مالك، التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي – مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية ،ط1، دار علي زيد للطباعة والنشر ، بسكرة ، 2018، ص:77.

II. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009.خصص له قيمة تقارب 55مليار دولار، حيث شهدت سنة 2004 ارتفاع في أسعار النفط بلغت قيمتها حوالي 38.5 دولار نتج عن ذلك تحسن الوضع المالي الجزائري.[1]

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف :

- ❖ تطوير المنشأت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها.
- ❖ تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ❖ دعم النمو الاقتصادي.
- ❖ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية.
- ❖ ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة.

الشكل رقم (2-6):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2005-2009).

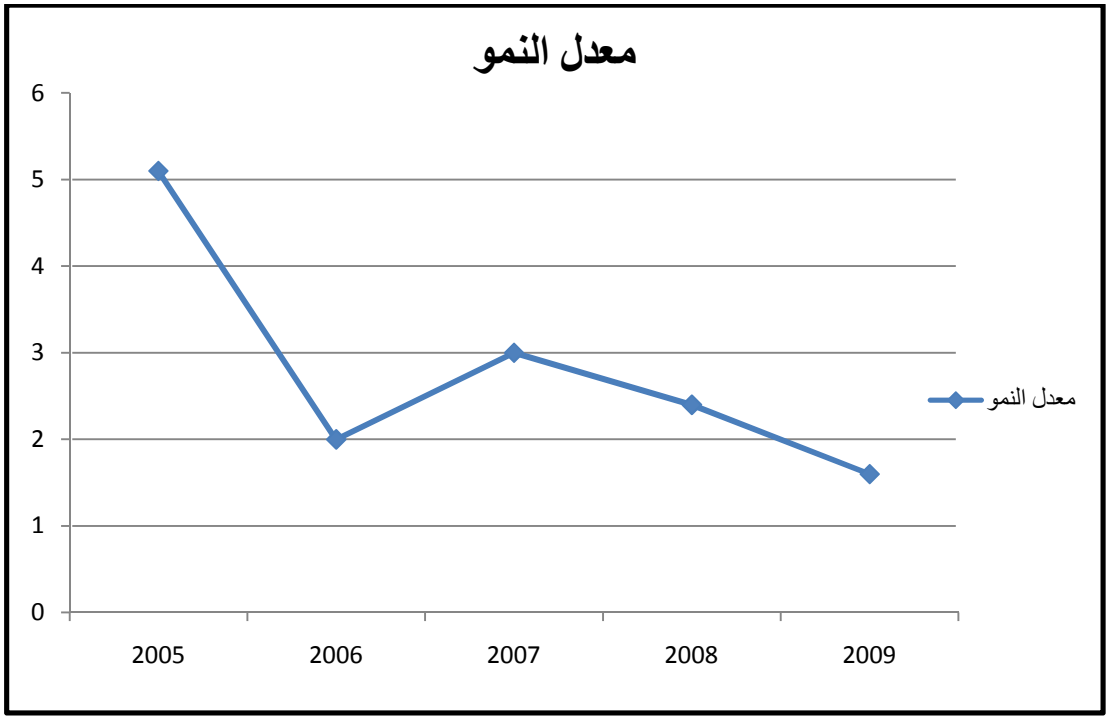

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الدولي وبنك الجزائر.

[1]- بودخدخ كريم ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض حالة الجزائر 2001-2014، نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014، ص :208-209.

III.برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني، اعتمد برنامج في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة، وخصص له مبلغ قدره 286مليار دولا ر وهو ما يعكس حرص الحكومة على تثمين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و التنافسية ، وهو يشمل شقين اثنين :[1]

- ❖ استكمال المشاريع الكبرى الجارية بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.
- ❖ إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156مليار دولار .

وتميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخلها من القطاع النفطي الاستراتيجي تحت تأثير تراجع الطلب العالمي على الخام، حيث تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة . الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-7):تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2010-2014).

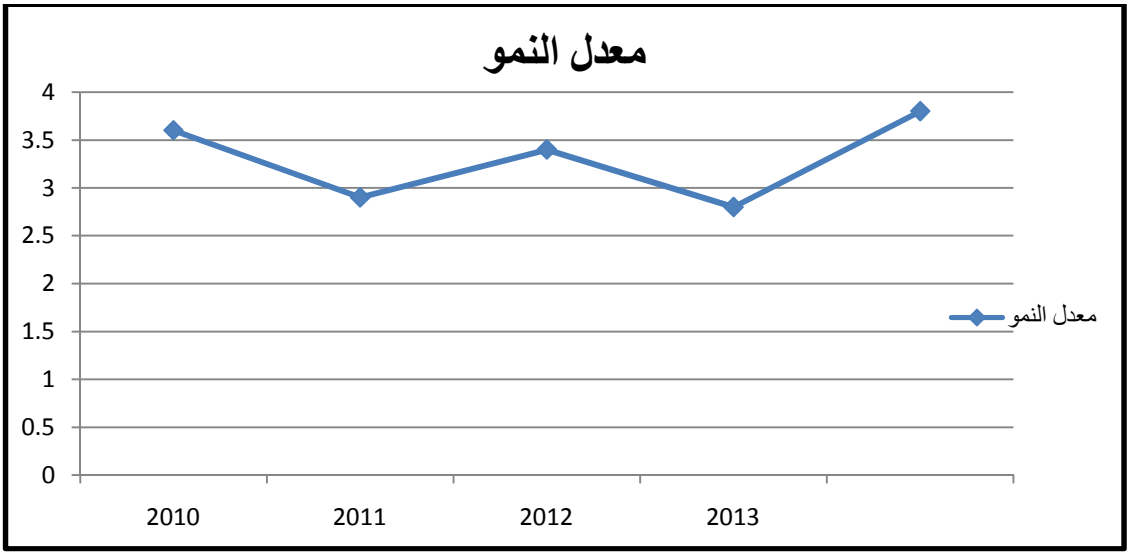

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الدولي.

IV. برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

رصدت الجزائر نحو 262 مليار دولار للبرنامج وتم فتح حساب بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية . يشجع برنامج توطيد النمو الاقتصادي التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال (2015-2019) لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على

[1]- محمد مسعي ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، العدد 10، 2012، ص :147

الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة).وتتمثل أهدافه في تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها7% ، وضمان تسيير وصيانة المنشات الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني.[1] حيث بلغت معدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة:

الشكل رقم (2-8): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2015-2019).

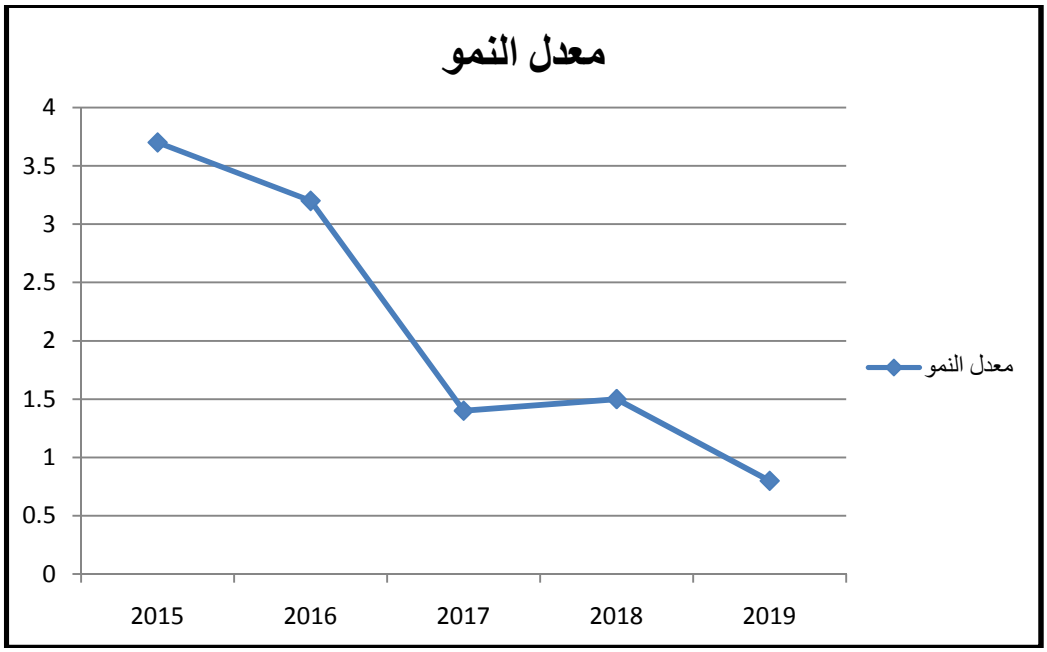

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل (2-8) أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) يعرف تدهور متواصل وهذا راجع للازمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الجزائر.

المطلب الثاني : دراسة تحليلية حول الواردات والنمو الاقتصادي في الصين

خلال الفترة(1970-2018).

للواردات دور مهم في اقتصاد أي دولة العالم، حيث نجد الصين وبالرغم من إمكانياتها الاقتصادية العالية لديها عدة شركاء في هذا المجال،وهذا ما يوضحه الجدول أدناه والذي يمثل الواردات الصينية خلال الفترة(2000_2018).

[1]-محمد بن مالك ، مرجع سابق ذكره ، ص: 97-80.

أولا : تحليل الواردات في الصين خلال الفترة (2000-2018):

الجدول رقم (2-7):يمثل الواردات الصينية خلال الفترة (2000-2018). الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنة	الواردات	السنة	الواردات
2000	2250.9	2010	13962.5
2001	2435.5	2011	17434.8
2002	2951.7	2012	18184.1
2003	4127.6	2013	19499.9
2004	5612.3	2014	19592.4
2005	6599.5	2015	16795.6
2006	7914.6	2016	15879.3
2007	9561.2	2017	18437.9
2008	11325.6	2018	21357.3
2009	10059.2		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الواردات الصينية كانت في ارتفاع مستمر ونسبي وذلك من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة التي انتهجت سياسة الانفتاح التجاري على العالم، وكذا انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 لتبلغ وارداتها 0.92% من الإجمالي العالمي،وفي سنتي 2015،2016 سجلت انخفاضا في الواردات وذلك بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 وتداعياتها، وبحلول سنة 2018 أصبحت الصين اكبر دولة تجارية في العالم.

فيما يلي منحنى بياني يترجم معطيات الجدول أعلاه.

الشكل رقم (2-9): يمثل تطور الواردات في الصين خلال الفترة (2000-2018).

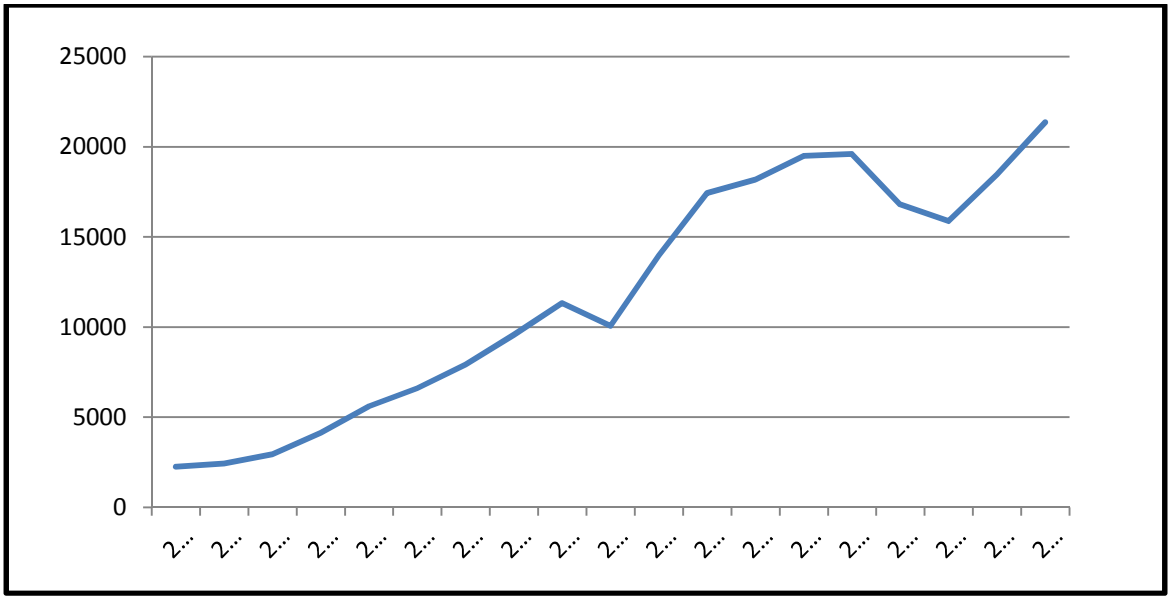

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 7.

الجدول رقم (2-8):يمثل صادرات وواردات الصين والميزان التجاري لها خلال (2000-2018).

الوحدة: مئة مليون دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	2192	2661	3256	4382.3	5933.3	7619.5
الواردات	2250.9	2435.5	2951.7	4127.6	5612.3	6599.5
الميزان التجاري	241.1	255.5	304.3	254.7	321	1020
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات	9689.8	12200.6	14306.9	12016.1	15777.5	18983.8
الواردات	7914.6	9561.2	11325.6	10059.2	13962.5	17434.8
الميزان التجاري	1775.2	2693.4	2981.3	1956.9	1815.1	1549
السنوات	2012	2013	2015	2016	2017	2018
الصادرات	20487.1	22090	22734.7	20976.3	22633.5	24866.8
الواردات	18184.1	19499.9	16795.6	15879.3	1718437.9	21357.3
الميزان التجاري	2303	2590.2	5939.1	5097	4195.5	3509.5

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

من خلال هذا الجدول رقم (2-8) نلاحظ أن أي زيادة في الواردات مقرونة بالزيادة في الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية، وتحسن هيكل الاستيراد والتصدير .

من جهة أخرى نلاحظ إن الميزان التجاري دائما ذو رصيد موجب مما يشير إلى قوة التجارية لدولة الصين، وكذا قوة القرار السياسي فيها.

- **الشركاء التجاريين للصين :**

للصين شركاء عددين في الجانب الاقتصادي تتصدرهم الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بمعدل 1843.7 مليون دولار أمريكي فضلا عن الاتحاد الأوروبي بما يقدر ب153.9مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى كل من كوريا الشمالية و تايوان كما نجد الهند و البرازيل ،اندونيسيا وعربيا نجد السعودية والإمارات العربية وإفريقيا جنوب إفريقيا.

ثانيا : تحليل النمو الاقتصاد الصيني.

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد انتهجت الصين التخطيط متوسط المدى في تحقيق التنمية الاقتصادية منذ 1953 إلى يومنا هذا.حيث حددوا ثلاثة عشر خطة وهي كالأتي[1]:

1) الخطة الخماسية الأولى(1953-1957):

اعتمد فيها ماو تسي تونج على التنمية الزراعية و الصناعية بشكل متوازن،من خلال دعم الصناعات الثقيلة،حيث ارتفع معدل نمو الصناعة إلى 19%والزراعة إلى41%.

2) الخطة الخماسية الثانية(1962-1985):

سميت بالقفزة الكبرى إلى الأمام،اهتمت بتنمية الصناعة الثقيلة وبجانبها الإنتاج الزراعي والتجارة،اعتمدت اتجاهين أساسيين هما:حملة الصلب الشامل من اجل الإسراع في وتيرة تصنيع الصلب للتفوق على بريطانيا وحملة بلديات الشعب بهدف تجنيد أفراد الشعب.[2]

3) الخطة الخماسية الثالثة(1966-1970):

اتخذت السلطة الصينية عدة إجراءات في هذه الخطة مثل العودة إلى الملكية الخاصة للأراضي الزراعية، والتخلي عن مركزية الإدارة،كما الاهتمام بجودة الإنتاج الصناعي،الأمر الذي أدى إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في الزراعة.

[1] -محمد بن مالك ، مرجع سبق ذكره، ص: 55-56-57.

[2] -عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد تنمية، تلمسان،2012،ص:123.

4) الخطة الخماسية الرابعة(1971-1975):

جاءت تثمينا للخطة الخماسية الرابعة ، حيث أكدت استثمار الدولة في بنيتها التحتية، وتحقيق نمو زراعي وصناعي بغية الوصول إلى إنتاج سلع إستراتيجية.

5) الخطة الخماسية الخامسة(1975-1980):

تمثلت في :استثمار 70 مليار يوان في البنية التحتية لتهيئة بيئة جيدة للنمو الصناعي والزراعي.الوصول بإنتاج الصلب إلى 60 طن،والبترول إلى 250 مليون طن.

إنشاء 10 قواعد مركزية لصناعة الحديد و الصلب، 09 قواعد للمعادن الأخرى،08 للفحم.

6) الخطة الخماسية السادسة(1980-1985):

من أهم إصلاحاتها ما يلي :

- توظيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعزيز التطور العلمي والتكنولوجي في التعليم والتصنيع.
- التحكم في العرض والطلب ومراقبته لتفادي التضخم و أثاره.
- تحقيق نمو سنوي في قطاعي الزراعة و الصناعة.
- الشروع في الصناعة العسكرية.
- تفعيل قوانين حماية البيئة.

7) الخطة الخماسية السابعة(1986-1990):

نتيجة للانفتاح التجاري تم رصد عدة أخطاء واختلالات اقتصادية نجمت عن دخول الاستثمار الأجنبي في قطاعات غير فعالة، مما استوجب إعادة النظر في السياسة المتبعة ،والاهتمام بالتنمية المجتمعية بجانب التنمية الاقتصادية وقد تضمنت المبادئ التالية:[1]

- تنظيم الاستثمارات الأجنبية في الممتلكات الثابتة والاهتمام بالتي تستقدم التكنولوجيا الحديثة.
- تحقيق معدلات نمو تقدر ب 44% في حدود خمس سنوات.
- تعميم نظام التعليم الأساسي لمدة 9سنوات.
- التمسك بفكرة الانفتاح والاندماج العالمي و زيادة التجارة الخارجية بنسبة 35%.

8) الخطة الخماسية الثامنة(1991-1995):

جاءت هذه الخطة تثمينا لسابقاتها مع وجود امتياز في تحقيق الأهداف مع أقلية الاضطرابات المجتمعية، حيث بلغت معدلات النمو ب11%، وكانت في بدايتها قد حددت وصول الاقتصاد الصيني لأربع أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1980.

[1]- محمد بن مالك ، مرجع سبق ذكره،ص:58.

9) الخطة الخماسية التاسعة(1996-2000):

تجلت أهدافها الرئيسية فيما يلي :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.
- القضاء على الفقر أساسا وإقامة اقتصاد السوق الاشتراكي أوليا.
- زيادة الناتج المحلي وتشكيل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي الكامل نسبيا.

10) الخطة الخماسية العاشرة2001-2005:

أن يصل معدل النمو في أخر الخماسية إلى 7%، والناتج المحلي الإجمالي إلى 12.5 تريلون يوان. ويبلغ عدد العمالة في الحضر والعمالة المنتقلة إليه 40 مليون.أن يكون مستوى الأسعار مستقرا أساسا.وترقية وتحسين هيكل الصناعات، تعزيز قوة الابتكار العلمي و التكنولوجي.

11) الخطة الخماسية الحادية عشر(2006-2010):

كانت أهدافها موجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي كالتالي:[1]

- زيادة سنوية في الناتج الإجمالي.

زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- ارتفاع حصة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة حصة العمالة وتخفيض التلوث.
- زيادة حصة الإنفاق على البحث و التطوير العلمي.

12) الخطة الخماسية الثانية عشر(2011-2015):

تمثلت أهدافها فيما يلي:

- الحفاظ على نمو اقتصادي مستقر و سريع نسبيا.
- رفع دخل الشعب بشكل عام.
- تعزيز البناء الاجتماعي ومزامنة تعميق الإصلاح و الانفتاح.

13) الخطة الخماسية الثالثة عشر(2016-2020): وتمثلت الأهداف هذه الخطة فيما يلي :

- رفع دخل الفرد بشكل عام.
- تعزيز البناء الاجتماعي وتحسين نظام الطاقة.
- اعتماد التنمية على أسس الابتكار.

تثمينا لما جاء في هذه الخطط نعرض هذا الجدول والذي يمثل نسبة النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ونمو الناتج إجمالي المحلي .

[1] – محمد بن عطية محمد ريحان ،التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستر في الاقتصاد، فلسطين،2012،ص 100.

الجدول رقم (2-9): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ونمو الناتج إجمالي المحلي في الصين(نسبة المئوية%)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النمو في نصيب الفرد	7.64	7.55	8.40	9.35	9.46	10.74	12.09
نمو الناتج المحلي	8.49	8.34	9.13	10.04	10.11	11.39	12.72
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النمو في نصيب الفرد	13.64	9.09	8.86	10.10	7.64	7.55	8.40
نمو الناتج المحلي	14.23	9.65	9.40	10.64	8.49	8.34	9.13
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018		
النمو في نصيب الفرد	9.35	9.46	6.27	6.35	6.26		
نمو الناتج المحلي	10.04	10.11	6.85	6.95	6.75		

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (2-10): نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ونمو الناتج إجمالي المحلي في الصين(نسبة المئوية"%).

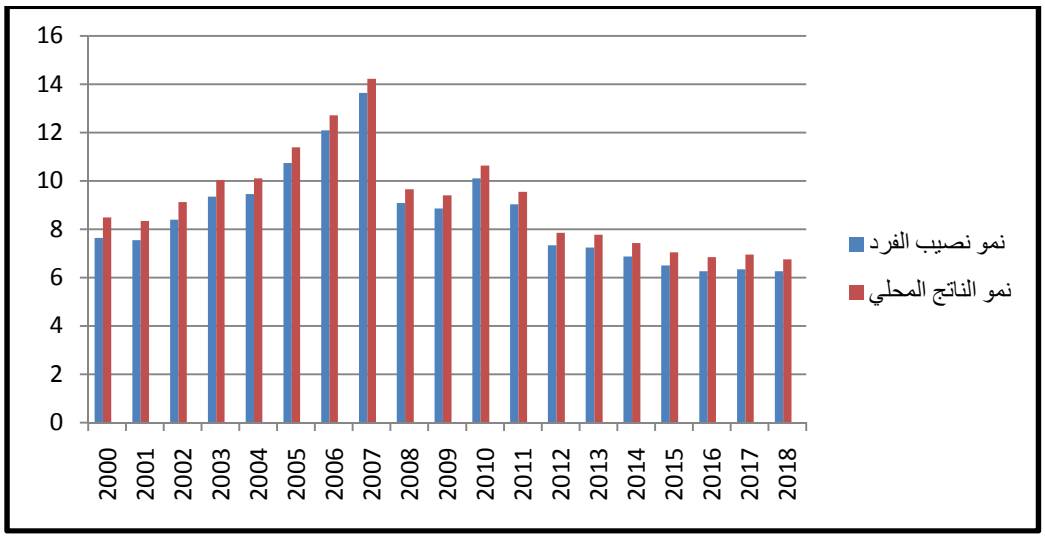

المصدر: من بيانات الجدول أعلاه.

من خلال الشكل (2-10): يتضح لنا أن النمو في نصيب الفرد في علاقة طردية مع النمو في إجمالي الناتج المحلي، حيث كانا في زيادة مستمرة ويرجع ذلك إلى زيادة القوة التجارية للدولة الصينية ذات

الرصيد التجاري الموجب إلى إن وصل أقصاه سنة 2007ليبلغ النمو في نصيب الفرد 13.64%و14.23%في نمو إجمالي الناتج المحلي،ثم ليبدءا في التناقص بعدها سنة 2008وذلك بسبب الأزمة النفطية آنذاك ثم ليعيد الارتفاع سنة 2010 ما لبث قليلا حتى عاودا الانخفاض ليسجلا ادني نسبة 6.75% سنة2018.

المطلب الثالث: مقارنة تحليلية بين النمو الاقتصادي والواردات في الجزائر والصين.

الشكل رقم (2-11): تطور الواردات الجزائرية والصينية خلال الفترة (1790-2018).

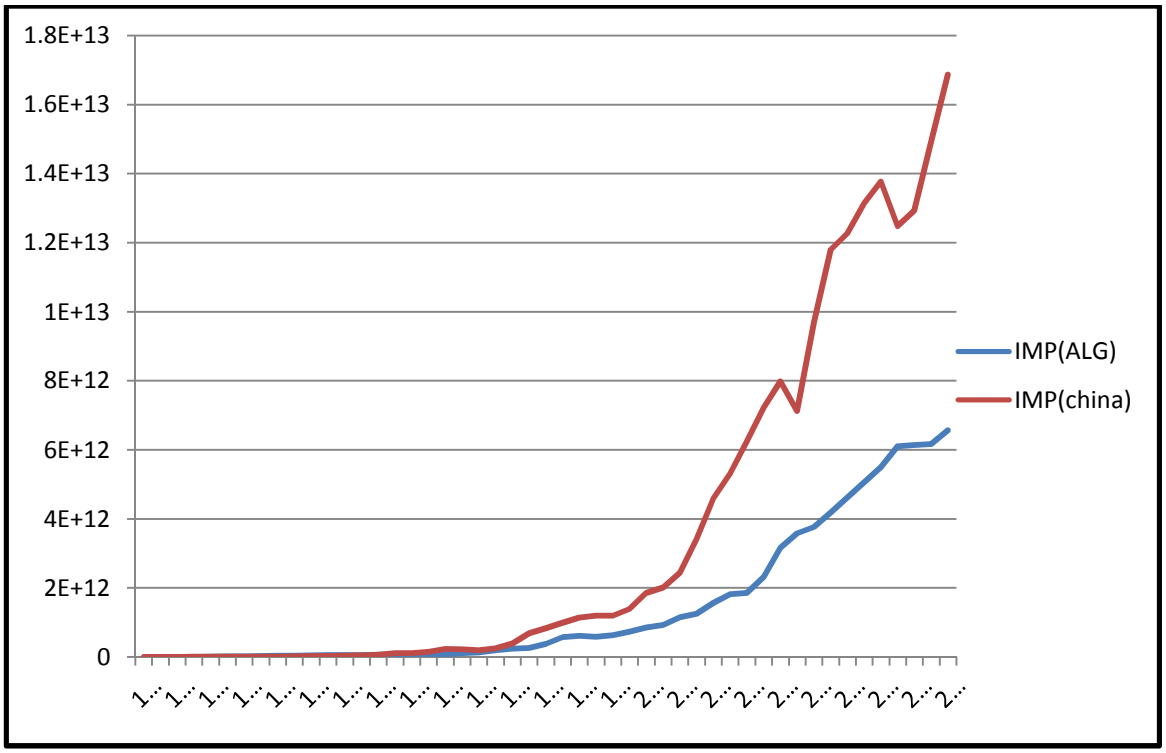

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الدولي.

من خلال الشكل (2-11): نلاحظ إن كل من الواردات الصينية والجزائرية منخفضةإلى غاية سنة 1982 حينها بدءا في الارتفاع مع تسجيل بعض الاختلال في واردات الصين وذلك سنتي 2008 و 2014 بسبب الأزمة النفطية ولكون المواد النفطية اكبر وارداتها في حين لم تسجل الواردات الجزائرية أي اختلال خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (2-12): نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر والصين (1970-2018).

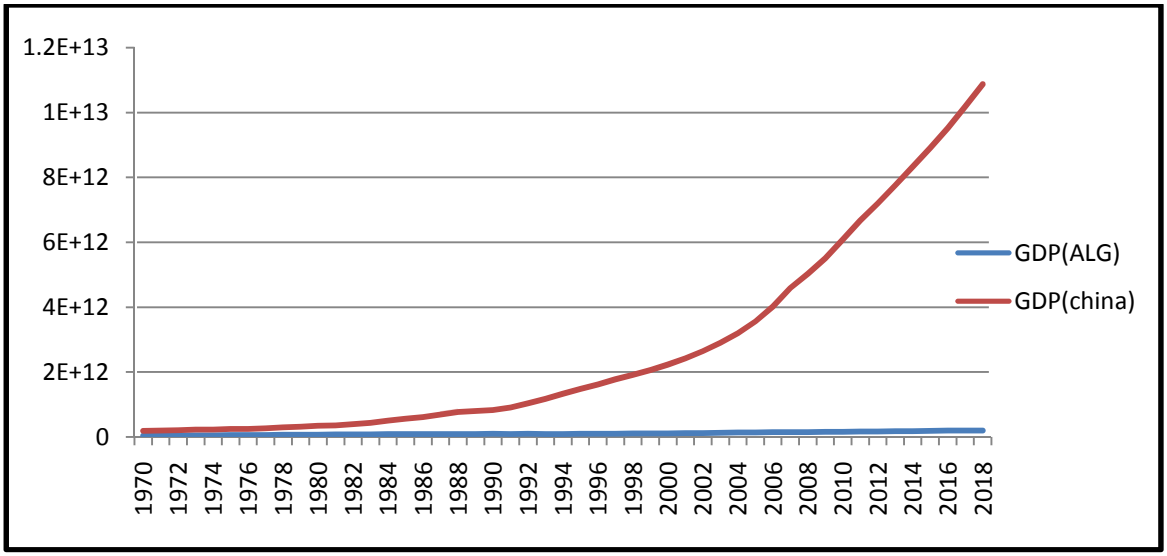

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الدولي.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الزيادة المستمرة للناتج المحلي الصيني وذلك خلال الفترة 1970-2018، ويعلل هذا الارتفاع بعدة عوامل منها العامل السياسي وقوته بالإضافة إلى فعالية الأداء الاقتصادي من خلال كفاءة اليد العاملة وأن الاقتصاد الصيني اقتصاد منتج بامتياز، في حين كان الناتج المحلي الجزائري شبه منعدم خلال الفترة 1970-1983 لما كان لعامل الاستعمار من تداعيات اقتصادية ثم ليرتفع بنسبة معتبرة ليصل إلى اقل من1E+12سنة2018.

المطلب الرابع: مفاهيم الأساسية حول طريقة المربعات الصغرى(OLS).

سنتناول هنا إلى الإطار النظري لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

I. تعريف بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

- تعتبر من أشهر الطرق المستخدمة لقياس العلاقات الاقتصادية عبر تحليل الانحدار الذاتي، فتقوم فكرتها على إعطاء القيم ذات الانحراف الأقل عن خط الانحدار وزنا أكبر من القيم ذات الانحراف الأكبر.[1]
- كما عرفها J M Stigler: بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث، وذلك بالرغم من محدوديتها، وحوادثها الطارئة، وتغيراتها المتعددة، فانه مزال تعتمد في التحليل الإحصائي وتبقى معروفة ومقيمة عند الجميع.[2]

[1]- تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ،ج1،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999،ص :34.

[2]-تومي صالح ،مرجع سبق ذكره، ص:35..

هذه طريقة تحاول إيجاد مقدرات النموذج عن طريق تدنية مجموع مربعات الأخطاء[1].ويمكن صياغة ذلك رياضيا على النحو التالي :

$$Min\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2 = \underset{\hat{\beta}_0,\hat{\beta}_1}{Min}\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2$$

II. فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS).

تتمحور فروض طريقة المربعات الصغرى العادية فيما يلي[2] :

1. عنصر الخطأ (u_i) ذو توزيع طبيعي.
2. القيمة المتوقعة لعنصر الخطأ تساوي الصفر أي أن: $E(u_i)=0$
3. $E(u)^2 = \sigma^2_{(u)}$: أي أن تباين μ ثابت في كل فترة ولكل قيمة هذه الفرضية تؤكد إن كل مشاهدة يمكن الاعتماد علىها بشكل متساوي.
4. أن عنصر الخطأ μ لفترة ما غير مرتبطة ومستقلة عن عنصر الخطأ في فترة أخرى، أي عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء أي أن : $i\neq j\ E(u_i, u_j) = 0$
5. المتغير حد الخطأ المستقل يفترض قيم ثابتة يمكن الحصول علىها في العينات المتكررة، ولذا فإنه غير مرتبط بحد الخطأ. أي : $E(X,u_i) = 0$
6. انعدام الارتباط بين المتغيرات المستقلة للهدف الحصول على اثر المستقل
7. عدم وجود تحيز تحديدي : أي أن النموذج تم تحديده بشكل صحيح.

III. خصائص المقدرات مربعات الصغرى العادية (OLS).

بما أن لطريقة المربعات الصغرى لها خصائص نذكر منها[3]:

1. خاصية عدم التحيز:

إن التحيز هو ذلك الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها، فذا كان هذا الفرق مساوي الصفر فإننا نقول عن ذلك المقدر بأنه مقدر غير متحيز، وإذا كان مختلف عن الصفر نقول عن المقدر بأنة متحيز.

---

[1]– شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد لنشر والتوزيع، ورقلة، 2011،ص: 21-22.

[2]– تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص:35. بتصرف.

[3]–طهراوي فريد، الاقتصاد القياسي المحاضرات وأمثلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، البويرة ،2017، ص:25-26.

2. خاصية الخطية:

مقدرات المربعات الصغرى العادية خطية في المتغير التابع Yحيث نلاحظ ان تلك المقدرات يمكن وضعها في صورة دالة.

3.خاصية أفضل مقدار خطي غير متحيز:

يطلق على هذه خاصية من نظرية**Gauss–Markov** حيث تقول من بين المقدرات غير المتحيزة، تكون مقدرات المربعات الصغرى أفضل مقدرات خطية وغير المتحيزة،حيث لها اصغر تباين ممكن مقارنة مع بقية المقدرات الخطية وغير المتحيزة الأخرى.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين خلال الفترة (1970–2018).

المطلب الأول: توصيف البيانات ومنهجية الدراسة.

1-1:البيانات:

يتناول هذا الجانب من البحث قياس اثر نمو الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين، حيث سيُمثل نمو الواردات المتغير المفسر في النموذجين والذي تم استقاء بيانته من قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تم جلب بيانات الناتج الإجمالي الممثل للمتغير التابع في النموذجين من قاعدة بيانات البنك الدولي هي الأخرى، تم اخذ هذه القيم بالصيغة اللوغاريتمية، حيث:

- يرمز للناتج المحلي الإجمالي في الصين والجزائر بالصيغة اللوغاريتمية $LnGDPALG$ $LnGDPCHI$
- يرمز للواردات في الصين والجزائر بالصيغة اللوغارتمية ب $Ln\ IMPOCN$, $Ln\ IMPODZA$.

الجدول رقم (2-10): توصيف بيانات الدراسة القياسية للفترة 1970-2018.

المتغيرك	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
$LnGDPALGE$	$1.08^{E}+11$	$4.64^{E}+10$	$2.01^{E}+11$	$3.47^{E}+10$
$Ln\ IMPODZA$	$1.47^{E}+12$	$2.06^{E}+12$	$6.57^{E}+12$	$2.06^{E}+12$
$LnGDPCHIN$	$2.73^{E}+12$	$3.09^{E}+12$	$1.09^{E}+13$	$1.87^{E}+11$
$Ln\ IMPOCN$	$3.58^{E}+12$	$5.07^{E}+12$	$1.69^{E}+13$	$5.24^{E}+09$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و باستخدام برنامج Eviews 12.

1-2: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة:

1-2-1. تحديد النموذج:

تعتمد هذه الدراسة على نموذج قياسي يتخذ متغير مفسر واحد وهو نمو الواردات وذلك من اجل تبيان الأثر المباشر لتطور الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر والصين الممثل بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1970-2018). انطلاق من ذلك فإن نموذج الدراسة يأخذ الشكل التالي:

$$\ln GDP_{china} = f(IMP_{ch}) \ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

1-2-2: منهجية الدراسة:

ستنطلق الدراسة القياسية للنموذج الاقتصادي لعلاقة الواردات على النمو الاقتصادي بالجزائر ثم يتم تقدير النموذج في الوضع الصيني على أن يتم اختبار النموذج إحصائيا وقياسيا للكشف عن مدى سلامتهما للاختبار الاقتصادي ثم بعد هذا تتم مقارنة النموذجين الصيني والجزائري انطلاقا من معلمات المتغير المفسر الواردات وأثره على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في الجزائر خلال(1970-2018).

أولا : تقدير دالة الواردات في الجزائر (1970-2018).

قبل تقدير النموذج لنقم بتمثيل سحابة النقاط للتأكد من الشكل التالي للنموذج:

الشكل رقم (2-13):العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الجزائرية.

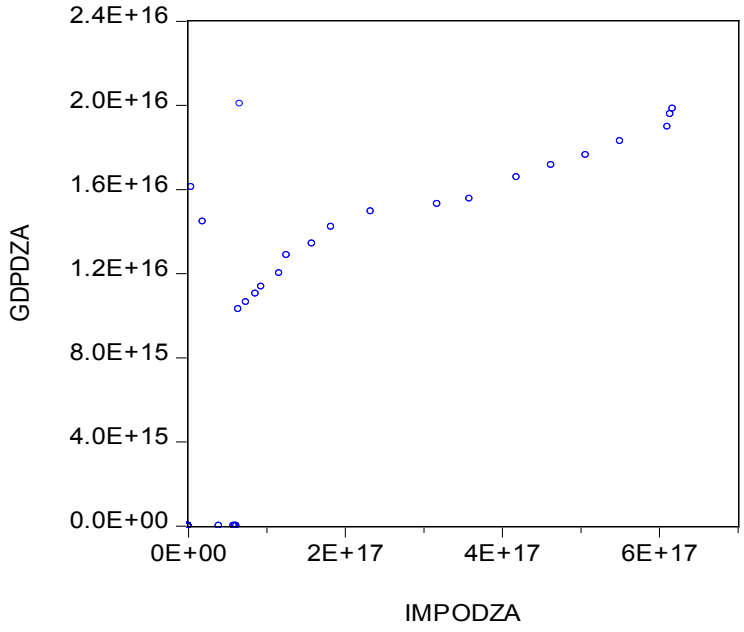

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS12

الملاحظ أن العلاقة ليست خطية تماما لذلك نلجأ للتحويل اللوغاريتمي:

فيصبح النموذج يكتب على النحو التالي:

LGDPDZA = C(1) + C(2)*LIMPODZA

عند القيام بتقدير نموذج القياسي الاقتصادي لمؤشر (LnGDP) وهذا باستعمال طريقة المربعات الصغرى نعتمد في ذلك على البرنامج إحصائي Eviews12، وبعد إدخال البيانات تظهر نتائج من خلال:

الجدول رقم(2-11): تقدير النموذج القياسي لدالة نمو الواردات في الجزائر(1970-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.458045	2.332782	3.197061	0.0025
LIMPODZA	0.693187	0.069316	10.00042	0.0000
R-squared	0.680290	Mean dependent var		30.24385
Adjusted R-squared	0.673488	S.D. dependent var		6.129767
S.E. of regression	3.502625	Akaike info criterion		5.384862
Sum squared resid	576.6138	Schwarz criterion		5.462079
Log likelihood	-129.9291	Hannan-Quinn criter.		5.414158
F-statistic	100.0084	Durbin-Watson stat		0.345219
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS الإصدار 12

يصبح النموذج المقدر:

LnGDPDZA = 7.45804492915 + 0.69318743939*LnIMPODZA

يبدو إن معاملي النموذج المقدر معنويان إحصائيا واقتصاديا لكن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي والذي يمكن إرجاعه إلى وجود مشكل الديناميكية، وبالتالي نقوم بتقدير أخر لدالة الواردات.

ويصبح نموذج الديناميكي المقدر في هذه حالة:

LnGDPDZA = C(1) + C(2)*LnIMPODZA + C(3)*LnGDPDZA(-1)

الجدول رقم (2-12): تقدير النموذج القياسي الأخير لدالة نمو الواردات في الجزائر (1970-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.619760	1.194160	0.518992	0.6063
LnIMPODZA	0.127793	0.053098	2.406744	0.0203
LnGDPDZA(-1)	0.848009	0.062804	13.50256	0.0000
R-squared	0.935636	Mean dependent var		30.36578
Adjusted R-squared	0.932776	S.D. dependent var		6.134287
S.E. of regression	1.590478	Akaike info criterion		3.826407
Sum squared resid	113.8329	Schwarz criterion		3.943357
Log likelihood	-88.83378	Hannan-Quinn criter.		3.870603
F-statistic	327.0754	Durbin-Watson stat		2.033612
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS الإصدار 12

من خلال الجدول رقم (2-12) نلاحظ إن متغير الواردات يؤخذ بفترة إبطاء سنة واحدة وان النموذج المقدر مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية لكن إحصائية ديربن واتسن ليس لها معنوية من الناحية القياسية وسيتم تعويضه اختبار الارتباط الذاتي (Durbin h).

ويكتب النموذج كما يلي :

$$LnGDPDZA = 0.619759668339 + 0.127792745616*LnIMPODZA + 0.848008680745*LnGDPDZA(-1)$$

من خلال نتائج التقدير نقوم بتحليل و اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية و الإحصائية و القياسية.

❖ **الاختبار الاقتصادي والإحصائي والقياسي للنموذج المقدر:**

بعد تقدير معلمات النموذج القياسي بين أثر نمو الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018). لابد إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من ناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أ) اختبار نموذج إحصائيا:

➢ **معامل التحديد:**

جاءت قيمته R^2=0.935636 ما يفسر أن هناك ارتباط قوي بين الواردات وزيادة النمو الاقتصادي الممثل بزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة في الجزائر.

بمعنى أخر أن هناك ارتباط وثيق بين المتغير المفسر والمتغير المستقل بنسبة:93.56%.

➢ **إحصائية ستيودنت t:**

يتم توضيح اختبار ستيودنت للنموذج من خلال النتائج المتوصل إليها ومن خلال قيمة الاحتمال P–Value والتي جاءت اقل من 1%، يعني ذلك إن احصاءة t المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية، فكل من معلمة الحد الثابت ومعلمة معدلات النمو الواردات هي إحصائية معنوية عند 1%.

➢ **إحصائية فيشر:**

يهدف هذا الاختبار إلي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين:

فرضية العدم : انعدام العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المستقل أي:

$$H_0 : b_0=b_1=\ldots.=b_n=0$$

فرضية بديلة: وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي:

$$H_1 : b_0\neq 0.$$

ويتم مقارنة بين قيمة F المحسوبة و F الجدولية في هذه حالة تم الاعتماد على قيمة الاحتمال P–Value والتي جاءت اقل من 1% ، ما يعني أن إحصاءة F المحسوبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية ، ما يؤكد وجود علاقة معنوية بين تطور الواردات وزيادة النمو الاقتصادي الممثل بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال (1970–2018)، إذن النموذج ككل له معنوية.

ب) اختبار نموذج قياسيا:

➢ **اختبار الارتباط الذاتي:**

عندما يكون حد الخطأ في فترة زمنية مرتبطا طرديا مع حد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة عليها ،فإننا نواجه مشكلة الارتباط الذاتي. وهذا شائع في تحليل السلسلة الزمنية ويؤدي إلى أخطاء معيارية.

ويختبر وجود ارتباط ذاتي في الدرجة الأولى بإستخدام جدول إحصائية ديربن – واتسون عند مستوى معنوية 5 %لعدد48 مشاهدات و 1متغيرات مفسرة (بإستثناء الثابت.) ويتم مقارنة إحصائية DW المحسوبة مع نظيرتها الجدولية.

➢ **اختبار داربين اش *Durbin h*:**

وجود متغير متباطئ للمتغير التابع ونتيجة لأسباب إحصائية لوحظ إن إحصاء ديربن واتسون لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة وتم اقتراح استخدام اختبار داربين اش *Durbin h*، يفضل استعماله للعينات التي اكبر من(n>30)المشاهدة.

ويتم حساب قيمة ديربن h:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right)\sqrt{\frac{n}{1 - var(\hat{\beta})}} = \left(1 - \frac{1}{2}2.03\right)\sqrt{\frac{48}{1 - (0.02)^2}} = -0.114$$

التفسير: بما أن القيمة المحسوبة تنتمي إلى المجال [1. 96،-1. 96] فان النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط ذاتي.

الشكل رقم (2-14): اختبار ديربن اش للارتباط الذاتي.

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على طهراوي فريد،مرجع سبق ذكره،ص:26.

ت) اختبار النموذج اقتصاديا:

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن معلمة نمو الواردات تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2018) في وضع الجزائر. فزيادة في نمو الواردات بوحدة واحدة برفع الناتج المحلي الإجمالي ب:0.1277 وحدة.

المطلب الثالث: تحليل ومناقشة النتائج لنموذج الدراسة في الجزائر خلال(1970-2018).

قبل تقدير النموذج لنقم بتمثيل سحابة النقاط للتأكد من الشكل التالي للنموذج:

الشكل رقم (2-15):العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الصينية.

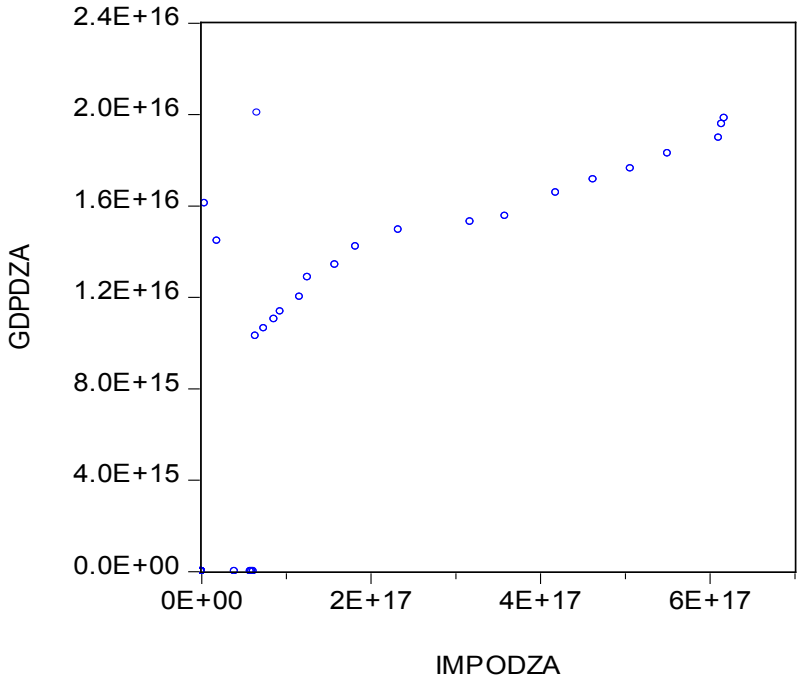

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS12

الملاحظ أن العلاقة ليست خطية تماما لذلك نلجأ للتحويل اللوغاريتمي:

فيصبح النموذج يكتب على النحو التالي:

LGDPCHN = C(1) + C(2)*LIMPOCHN

الجدول رقم(2-13): تقدير النموذج القياسي لدالة نمو الواردات في الصين(1970-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	33.39781	0.813142	41.07252	0.0000
LIMPOCHN	0.162484	0.022864	7.106687	0.0000
R-squared	0.517973	Mean dependent var		39.04452
Adjusted R-squared	0.507718	S.D. dependent var		1.724252
S.E. of regression	1.209784	Akaike info criterion		3.258721
Sum squared resid	68.78815	Schwarz criterion		3.335938
Log likelihood	-77.83866	Hannan-Quinn criter.		3.288017
F-statistic	50.50500	Durbin-Watson stat		1.486891
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS الإصدار 12

يصبح النموذج المقدر:

LGDPCHN = 33.397805365 + 0.162484403794*LIMPOCHN

يبدو إن معاملي النموذج المقدر معنويان إحصائيا واقتصاديا لكن النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي والذي يمكن إرجاعه إلى وجود مشكل الديناميكية، وبالتالي نقوم بتقدير أخر لدالة الواردات.

ويصبح نموذج الديناميكي المقدر في هذه حالة:

LGDPCHN = C(1) + C(2)*LIMPOCHN + C(3)*LGDPCHN(-1)

الجدول رقم (2-14): تقدير النموذج القياسي الأخير لدالة نمو الواردات في الصين (1970-2018).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.80475	5.018453	4.743444	0.0000
LIMPOCHN	0.116797	0.033886	3.446804	0.0012
LGDPCHN(-1)	0.286815	0.109225	2.625909	0.0127
R-squared	0.547741	Mean dependent var		39.07738
Adjusted R-squared	0.527640	S.D. dependent var		1.726925
S.E. of regression	1.186888	Akaike info criterion		3.241008
Sum squared resid	63.39165	Schwarz criterion		3.357958
Log likelihood	-74.78420	Hannan-Quinn criter.		3.285204
F-statistic	27.25023	Durbin-Watson stat		1.769857
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج EVIEWS الإصدار 12

من خلال الجدول رقم (2-14) نلاحظ إن متغير الواردات يؤخذ بفترة إبطاء سنة واحدة وان النموذج المقدر مقبول من الناحية الاقتصادية والإحصائية لكن إحصائية ديربن واتسن ليس لها معنوية من الناحية القياسية وسيتم تعويضه اختبار الارتباط الذاتي (Durbin h).

ويكتب النموذج كما يلي :

LGDPCHN = 23.8047479566 + 0.116797034487*LIMPOCHN + 0.286815472658*LGDPCHN(-1)

من خلال نتائج التقدير نقوم بتحليل و اختبار النموذج من الناحية الاقتصادية و الإحصائية و القياسية.

❖ **الاختبار الاقتصادي والإحصائي والقياسي للنموذج المقدر:**

بعد تقدير معلمات النموذج القياسي بين أثر نمو الواردات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018). لابد إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية كل نموذج من ناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

أ- **اختبار نموذج إحصائيا:**

➢ **معامل التحديد:**

جاءت قيمته R^2=0.547741 ما يفسر أن هناك ارتباط قوي بين الواردات وزيادة النمو الاقتصادي الممثل بزيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة في الجزائر.

بمعنى أخر أن هناك ارتباط وثيق بين المتغير المفسر والمتغير المستقل بنسبة:54.77 %.

➢ **إحصائية ستيودنت t:**

يتم توضيح اختبار ستيودنت للنموذج من خلال النتائج المتوصل إليها ومن خلال قيمة الاحتمال P-Value والتي جاءت اقل من 1%، يعني ذلك إن احصاءة t المحتسبة اكبر من القيمة الجدولية، فكل من معلمة الحد الثابت ومعلمة معدلات النمو الواردات هي إحصائية معنوية عند 1%.

➢ **إحصائية فيشر:**

يهدف هذا الاختبار إلي معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين:

فرضية العدم : انعدام العلاقة بين المتغير المفسر والمتغير المستقل أي:

$$H_0 : b_0=b_1=....=b_n=0$$

فرضية بديلة: وجود على الأقل معامل من بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير معدوم أي:

$$H_1 : b_0 \neq 0.$$

ويتم مقارنة بين قيمة F المحسوبة و F الجدولية في هذه حالة تم الاعتماد على قيمة الاحتمال P-Value والتي جاءت اقل من 1% ، ما يعني أن إحصاءة F المحسوبة هي أكبر من نظيرتها الجدولية ، ما يؤكد وجود علاقة معنوية بين تطور الواردات وزيادة النمو الاقتصادي الممثل بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال (1970-2018)، إذن النموذج ككل له معنوية

ب- **اختبار نموذج قياسيا:**

➢ **اختبار الارتباط الذاتي:**

عندما يكون حد الخطأ في فترة زمنية مرتبطا طرديا مع حد الخطأ في الفترة الزمنية السابقة عليها ،فإننا نواجه مشكلة الارتباط الذاتي. وهذا شائع في تحليل السلسلة الزمنية ويؤدي إلى أخطاء معيارية.

ويختبر وجود ارتباط ذاتي في الدرجة الأولى بإستخدام جدول إحصائية ديربن – واتسون عند مستوى معنوية 5 %لعدد49 مشاهدات و 1متغيرات مفسرة (بإستثناء الثابت.) ويتم مقارنة إحصائية DW المحسوبة مع نظيرتها الجدولية.

➢ **اختبار داربين اش *Durbin h*:**

وجود متغير متباطئ للمتغير التابع ونتيجة لأسباب إحصائية لوحظ إن إحصاء ديربن واتسون لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة وتم اقتراح استخدام اختبار داربين اش *Durbin h*، يفضل استعماله للعينات التي اكبر من(n>30)المشاهدة.

ويتم حساب قيمة ديربن h:

$$h = \left(1 - \frac{1}{2}DW\right)\sqrt{\frac{n}{1 - var(\hat{\beta})}} = \left(1 - \frac{1}{2}1.769\right)\sqrt{\frac{48}{1 - (0.034)^2}} = 0.798$$

التفسير: بما أن القيمة المحسوبة تنتمي إلى المجال [1. 96،-1. 96] فان النموذج لا يعاني من مشكل ارتباط ذاتي.

ت- اختبار النموذج اقتصاديا:

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن معلمة نمو الواردات تؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2018) في وضع الصين. فزيادة في نمو الواردات بوحدة واحدة برفع الناتج المحلي الإجمالي ب:0.1167 وحدة.

المطلب الرابع: المقارنة بين نتائج الدراسة في الجزائر والصين خلال الفترة (1970-2018):

ومن بعد قياس اثر تطور الواردات على النمو الاقتصادي في كلا البلدين توصلنا إلى :

- وجود علاقة ايجابية مباشرة بين نمو الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018) .
- وجود علاقة ايجابية مباشرة بين نمو الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة (1970-2018) .

❖ من الناحية الإحصائية: قد اجتاز النموذج كل الاختبارات الإحصائية وتم اختبار معنوية معلمات في كلا البلدين ولا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي. إلا أن كانت المتشابهة مع النتائج التي توصل إليها كل من تسابت عبد الرحمن،أمين حواس وفاطمة الزهراء،الطاهر علي دابة....الخ.

❖ من الناحية القياسية : أن الاختبارات القياسية تمت بنجاح في البلدين واجتاز كل الاختبارات ما يؤهله للتحليل الاقتصادي.

وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة ما يؤكد صحة النظرية الاقتصادية في ايجابية العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي. وهذا لا يمنع وجود دراسات اثبت العكس، أي إن للواردات تؤثر تأثيرا سلبي على النمو الاقتصادي.

❖ من الناحية الاقتصادية نجد أن النموذج المقدر باستخدام (طريقة المربعات الصغرى) أن:

- التغير في نمو الواردات الجزائر بوحدة واحدة يرفع من الناتج المحلي الإجمالي ب0.1277وحدة.
- التغير في نمو الواردات الصين بوحدة واحدة يرفع من الناتج المحلي الإجمالي ب0.1167 وحدة.

نلاحظ أن معامل المتغير المفسر للواردات في النموذجين متقارب جدا.

وقد يفسر هذا في أن الواردات تؤثر بشكل معين في النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الاستهلاكية والوسيطية بينما في الوضع الصيني فان الواردات تستغل في إنعاش الطلب المحلي خاصة في جانب الطاقة وغيرها من القطاعات التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي . وكنتيجة للمقارنة نرى تشابه كبير بين النموذجين لتفسير اثر الواردات على النمو الاقتصادي والتي ايجابية ومعنوية.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية ومقارنة لأثر الواردات على النمو الاقتصادي خلال(1970-2018) في الجزائر والصين.حيث تم تحليل واقع النمو الاقتصادي والواردات في كلا البلدين، وعند قياس العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر والصين تم استخدام معطيات إحصائية باستخدام الأساليب القياسية وذلك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى(OLS) العادية وبرنامج Eviews12.خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية في كلا البلدين والتي توافقت نتائجها واغلب الدراسات السابقة .

الخاتمة

خاتمة:

إن للتجارة الخارجية دور مهم في اقتصاديات دول العالم، ويعد جانب الواردات أحد المحاور الأساسية في التعامل مع العالم الخارجي.

لقد جاءت هذه الدراسة لقياس اثر الواردات على النمو الاقتصادي خلال 1970-2018 (دراسة مقارنة بين الجزائر والصين)، حيث كان قوامها فصلين أساسيين.

تناول الفصل الإطار المفاهيمي للواردات والنمو الاقتصادي من خلال مبحثي الواردات والنمو الاقتصادي والدراسات السابقة لطبيعة العلاقة بينهما، بينما دار الفصل الثاني حول الدراسة القياسية والمقارنة لعلاقة الواردات على النمو الاقتصادي في كل من الصين والجزائر من خلال تحليل واقعهما في كلا البلدين، ثم قياس اثر الواردات على النمو الاقتصادي فيهما خلال الفترة 1970-2018وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج وهي:

- ✓ وجود علاقة ايجابية مباشرة بين الواردات والناتج المحلي في الجزائر والصين خلال الفترة 1970-2018 وهذا ما يؤكد الفرضية السابقة.
- ✓ من الناحية الاقتصادية ومن خلال النموذج المقدر في الدراسة(نموذج المربعات الصغرى) نجد أن:
  - ❖ التغير في نمو الواردات في الجزائر بوحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.1277وحدة.
  - ❖ التغير في الواردات الصينية بوحدة واحدة يرفع من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.1167 وحدة.
- ✓ من الناحية الإحصائية: قد اجتاز النموذج كل الاختبارات الإحصائية وتم اختبار معنوية المعلمات في كلا البلدين والتي أفادت إلى عدم وجود لمشكلة الارتباط الذاتي .حيث أكدت هذه النتيجة إحدى الفرضيات.
- ✓ أما من الناحية القياسية نجد أن الاختبارات القياس تمت في البلدين وهذا ما يؤهل للتحليل الاقتصادي.

التوصيات:

على ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- البحث العميق لأثر الواردات على النمو الاقتصادي.

- الاهتمام بمجال الواردات أكثر وتحديد أنواعها وانتهاج سياسة الإحلال تدريجياً لرفع وتشجيع الإنتاج الكلي.
- تقدير مستويات عالية للنمو الاقتصادي خاصة في الجزائر.
- كما ترتبط الواردات كذلك برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت ضرورية في العملية الإنتاجية التي تؤدي في النهاية إلى حدوث نمو اقتصادي.

أفاق الدراسة:

يتيح هذا الموضوع فرصة بحثية جديدة نذكر منها:

- اثر الواردات على النمو الاقتصادي في ظل وباء كورونا.
- مستقبل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية خارج المحروقات.

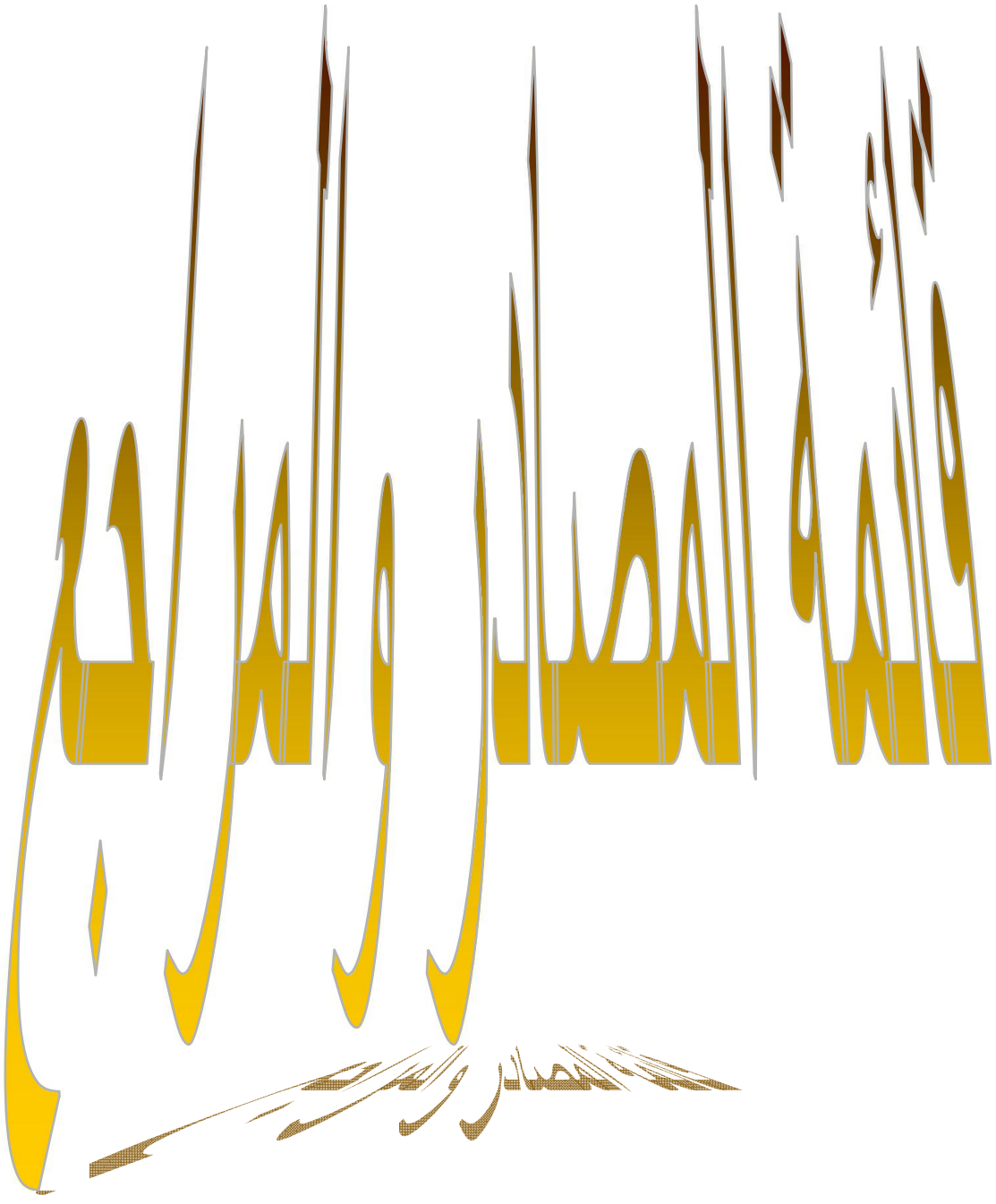
قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ-الكتب باللغة العربية:

1. تومي صالح ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي** ،ج1،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999.
2. جمال الدين لعويسات ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ،2000.
3. جميل محمد خالد ، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ،الأكاديميون لنشر والتوزيع ، ط1، عمان،2014.
4. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، ط1، دار الحامد لنشر والتوزيع، ورقلة ، 2011.
5. طهراوي فريد، الاقتصاد القياسي المحاضرات وأمثلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، البويرة ،2017.
6. عادل أحمد حشيش، **مجدي محمود شهاب**،العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعية الجديدة،مصر ،2005.
7. عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،2006.
8. عمر صخري ،**التحليل الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.
9. محمد بن مالك ،**التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي – مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية** ، ط1، دار علي زيد للطباعة والنشر، بسكرة.
10. محمد ناجي حسن خليفة، "**النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**"، ط1،دار القاهرة، مصر ،2001.
11. مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية**،دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،أردن،2010.

ب- الرسائل والمذكرات الجامعية:

12. بلقلقة براهيم ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، 2009.
13. بودخدخ كريم ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض حالة الجزائر 2001-2014**، نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014.
14. ضيف احمد ،**اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر،2014.
15. عائشة خلوفي ، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية في اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة سطيف ،2012.
16. عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، أطروحة دكتوراه في تخصص الاقتصاد تنمية، تلمسان،2012.

17. كروشة إيمان ، **محددات دالة الطلب على الواردات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد الدولي ، جامعة مستغانم،2009.
18. كلثوم صافي ،اثر **الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)**، مذ كرة الماجستير في الاقتصاد الدولي ، جامعة وهران ،2014.
19. كوثر سعاد قودة، أثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة،2019.
20. محمد بن عطية محمد ريحان ،**التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية** ، رسالة ماجستر في الاقتصاد، فلسطين،2012،ص 100.
21. مدياني محمد ، **دراسة قياسية للواردات في الجزائر خلال الفترة (1970 -2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي،2009.
22. ولد عمري عبد الباسط، إسهام **التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016.
23. وليد عابي ،**حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاقتصادية في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة ، جامعة سطيف 1، 2019.

ث- المقالات والمجلات:

24. تسابت عبد الرحمن، تأثير الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال(1990-2010)، مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد05،2014.
25. حواس أمين وزرواط فاطمة الزهراء، واردات السلع الرأسمالية على النمو الاقتصادي(1980-2012)، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر ، العدد01،2017.
26. خليد علي، مدياني محمد، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر(1970-2012)**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار،العدد280.
27. رحماني العربي، الانفتاح التجاري وأثره **على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2015)**،مجلة أبعاد الاقتصادية،جامعة بومرداس،العدد1،المجلد08،2018.
28. قريبي ناصر الدين وآخرون، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال(1970-2018)،مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد10، العدد1، جامعة وهران والجزائر،2020.

29. عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر(1980-2011)، جامعة برج بوعريريج وجامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 15،2015.
30. علي الطاهر دابة، تحليل للعلاقة بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2013)، المجلد 20، العدد1،جامعة طرابلس،2015.
31. محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، العدد10،2012.

ج- مداخلات

32. صالح اويابة، الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية، ملتقى الدولي:الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02 . 03 ديسمبر 2019. جامعة غرداية.

المراجع الأجنبية:

33. Sun, Peng، Heshmati, Almas. I**nternational trade and its effects on economic growth in China,**. IZA Discussion Paper No. 5151,2010.
34. Wenyu zang, Mark Baimbridge, **Exports, imports and economic growth in South Korea and Japan: a tale of two economies,journal homepage,** Volume 44, 2011.
35. SANACHIN Mehta, **The Dynamics of Relationship between Exports, Import and Economic Growth in India, Vol. 3, Issue: 7,2017.**
36. Qaz Muhammad Adnan Huya, **Export,import and economic growth in chaina** ,volume:5,2012.
37. Qiang xu,peng-Feilei, An **Empirical Analysis of the relationship between import trade and economic in china**,volume 10,2013.
38. Nanthhakumar loganthan,Mohdfahmi Ghazali, **The impact of import on economic growth in Malaysia1970-2007,volume10,N:3,2011.**

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر الواردات على النمو الاقتصادي خلال 1970–2018 بدراسة مقارنة بين الصين والجزائر، مستخدمة في ذلك طريقة المربعات الصغرى(OLS) في التقدير والقياس، حيث توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي ومعنوي للواردات على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و الصين خلال الفترة الزمنية المدروسة، وهذا ما يتوافق مع نتائج الدراسات السابقة في تفسير أثر الواردات على النمو الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: الواردات، النمو الاقتصادي، الجزائر، الصين.

Abstract:

This study aims to test the impact of imports on economic growth during 1970-2018 with a comparative study between China and Algeria. The research relied on an empirical study by using least squares method (OLS). The study concluded that there is a positive and significant impact of imports on economic growth in both Algeria and China during the studied period. This result is consistent with the results of previous studies in explaining the impact of imports on economic growth.

Keywords: Imports، Economic Growth, Algeria, China.